موسوعة "تاريخ لبنان كما كان" – تأليف د. شفيق سليمان

الجزء السادس: من "الميثاق الوطني" إلى "الوثيقة الدستورية" (1943 – 1976)

الفصل الأول والثاني

في "الميثاق الوطني اللبناني" منذ نشوئه حتى اليوم

نظرة بالعجلة

إننا قد رأينا إيراد هذه النظرة بالعجلة لأن فيها تتجلى الصفة العامة التي كانت عليها حال البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، واستيلاء الإنكليز والفرنسيين على الأقطار العربية التي كانت تحت الحكم التركي العثماني:

في 11 تشرين الثاني 1918، إنتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء، أي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانية وفرنسة، على ألمانية وحليفتها تركية العثمانية.

وكانت سورية (ومنها ما صار "لبنان") وفلسطين والعراق وسائر البلدان العربية تؤلف أجزاء من الإمبراطورية العثمانية، فتقاسمت بريطانية وفرنسة أشلاء الإمبراطورية المهزومة، فكان "لبنان" وسورية من نصيب فرنسة. وكانت فلسطين والعراق من نصيب بريطانية.

وتفتّقت مخيّلة المنتصرين عن اسم ملطّف للإستعمار هو "الإنتداب". ففرضت "عصبة الأمم" (التي سمّيت بعد "منظّمة الأمم المتحدة") إنتداب فرنسة على "لبنان" وسورية. وعاش البلدان في ظلّه من العام 1920 إلى أن ظفرا بالإستقلال.

وكان يحكم "لبنان" وسورية باسم الإنتداب مفوض سام منحه صك الإنتداب صلاحيات التشريع والإدارة والتنفيذ. وكان المفوّض السامي حاكمًا بأمره، كلمته الكلمة، وقوله الفصل. إنه يعيّن من يشاء ويقيل من يشاء، والمقررات التي تصدر عنه قوانين. وهو مسؤول أمام حكومة بلاده لا أمام البلدين الموضوعين غير أنه على توالي الأيام، اشتد التنافس بين الدولتين المنتدبتين: فرنسة

وبريطانية. فبات لبنان بسبب ذلك يسلك سبيل الإستقلال، وقد كانت خدمة بريطانية له عظيمة جليلة إذ كانت باعثًا قويًا على نيله الإستقلال...

وبعد هذه النظرة بالعجلة فلنكمل:

مسلمون وحدويون يتشوّقون متلهّبين غيرة وطنية إلى الوحدة مع سورية. وموارنة إنفصاليون يتلهّفون مستغرقين في حمأة الطائفية إلى رؤية لبنان ينبلج عليه الإستقلال انبلاج الصبح المبين في ظل الإنتداب الفرنسي. فيما كان كل فريق يقف موقفًا مخالفًا للآخر. بدأت تظهر في الثلاثينيات وجهة نظر جديدة تنادي بوجوب استبدال هذين الموقفين المتناقضين بموقف موحّد. وهو الإتفاق على مقاومة الإنتدابا لفرنسي والمطالبة بالإستقلال التام في آن، بحيث يصبح من السهل الهيّن أن ينضم الموارنة المنادون بلبنان مستقل إلى المسلمين المنادين بمقاومة الإنتداب الفرنسي، فتتألف من ذلك سياسة جديدة ملتزمة جانب جعل الإستقلال عن فرنسة هو المطلب، مقابل طي المطالبة بالوحدة مع سورية، التي وإن تحققت، فإنها لن تشمل سوى المناطق الإسلامية وحدها، بحيث يبقى الجبل المسيحي (الماروني) منفردًا عمّن حوله. مما يجعله يشعر بعداء نحو العرب، ونحو سورية خاصة، ويمكّن الإستعمار من إقامة قاعدة له ضد العرب.

ومن المعلوم أن المسيحيين الموارنة الحريصين على العرى الحضارية التي شدّتهم إلى العالم الغربي منذ القديم، كان همّهم رفع الإنتداب الفرنسي دون أن يؤدي ذلك إلى فصم هذه العرى، وبالتالي إلى اندماجهم بالعالم العربي، أو بالأصح الإسلامي، وربما إلى إفقادهم هويتهم. وفي المقابل كان هم المسلمين الذين رفضوا لبنان 1920 ودستوره مطالبين بالإلتحاق بالوحدة السورية، أن يحافظوا على هويتهم العربية أي الإسلامية، وأن يتجنّبوا بأي ثمن، هيمنة دولة أجنبية، ولا سيما غربية (فرنسية)، فعليًا وشرعيًا على البلاد. وكما لا يخفى، فإن فكرة الإنضمام إلى سوريا كانت قد راحت تستقطب ولاء المسلمين كنتيجة حتمية لانتصار القوات العربية بقيادة الأمير فيصل، نجل شريف مكة، في معركة طولكرم في فلسطين التي كانت سببًا أساسيًا في اندحار

الأتراك وانسحابهم من البلدان العربية، الأمير الذي برهن حق البرهان على فائق كفايته لقيادة الرجال والقتال في الحروب.

هذه الدعوة إلى الإلتفاف "اللبناني" حول صيغة مشتركة للعمل الوطني، بدأت تشتدّ خصوصًا عند سقوط فرنسة كدولة عظمى في أثناء الحرب العالمية الثانية، ودخول إنكلترة كشريك لها في تسيير السلطة في سورية ولبنان (وسيأتيك كلام على هذا في آخر الفصل)، بحيث وجد الفريقان "اللبنانيان" المتنازعان نفسيهما يعملان في سبيل تحقيق نوع من "اللقاء الوطني" على خط واحد. فكان على رأس المسلمين العاملين على خلق صيغة وطنية جديدة يقوم عليها حكم "لبناني" جديد، والراغبين في الإفادة من التنافس الإنكليزي – الفرنسي: رياض الصلح وعبد الحميد كرامي من زعماء الساحل، والشيخ بشارة الخوري ومعه "الدستوريون" من زعماء الجبل.

وكان يرافق هذا التطور في النظرة السياسية اللبنانية. تبدّل في نظرة الوحدويين السوريين إلى موضوع الأقضية الأربعة التي ألحقها الجنرال غورو "بلبنان الصغير". فقد أخذوا يشعرون بأن التحجّر عند نقطة الخلاف هذه من شأنه أن يعطّل مسيرة "سورية" نحو الإستقلال، وما هو مطلوب الآن هو تعزيز "الحركة الوطنية" في سورية ولبنان (...) من أجل تحقيق "الإستقلال"، بل راح البعض يلمّح إلى اللبنانيين "الوحدويين"، الذين بلغت بهم حماستهم حد المطالبة بإعادة الأقضية الأربعة إلى سورية، بالتعقّل وتقديم مطلب "الإستقلال" على الوحدة(...).

ومعلوم أنه في صيف 1928، قام فريق من وجهاء المسلمين "اللبنانيين – الوحدويين" بزيارة إلى دمشق، في أثناء انعقاد "ألجمعية التأسيسية السورية"، للمطالبة بأن يقر الدستور السوري، الذي كان قيد الوضع، حق سورية في المناطق الإسلامية في لبنان. ومع أن هذه المشاعر الوحدوية مع سورية لم تسفر عن نتيجة إلا أنها أقلقت السلطات الإبتدائية وأوجدت عند مسيحيي لبنان شعورًا بعدم الإطمئنان. وكن من بين "الوطنيين" السوريين الذين عملوا على إقناع المسلمين اللبنانيين بالتخلي عن فكرة الإنضمام إلى سورية، فارس الخوري (رئيس الحكومة السورية مرات

عدّة) الذي كثيرًا ما كان يقول لتلاميذه في كلية الحقوق بدمشق: "إذهبوا إلى بلادكم واعملوا من أجل الإستقلال، واتركوا جانبًا موضوع الأقضية الأربعة. وأنا شخصيًا من أبناء أحد هذه الأقضية وأقول لكم هذا القول." وكان يشير بذلك إلى بلدة "ألكفير" من قضاء حاصبيا التي ولد فيها. وأيضًا في شأن الأقضية الأربعة ما قد نشره الصحافي السوري نجيب الريّس في جريدته "القبس". إذ قال باسم "الكتلة الوطنية السورية": "إننا مستعدون أن نعطي اللبنانيين أراضي جديدة بحيث تصل حدودهم إلى ميسلون، إذا كان ذلك كافيًا لجعلهم يجمعون على طلب الإستقلال من فرنسة".

ونتيجة لموقف "الكتلة الوطنية" في دمشق، فقد تضاءلت حماسة "الوطنيين – الوحدويين" اللبنانيين الذين كانوا في الغالب ينتمون إلى المدرسة السياسية ذاتها التي تمثّلها "الكتلة الوطنية السورية"، فراحوا يفتشون عن صيغ مشتركة تجمعهم وسائر "اللبنانيين" (المسيحيين) في مسيرة استقلالية واحدة، وتمحو بالتالي الخلاف القائم بينهم حول الإنضمام إلى سورية. كما وجد "المسيحيون – الإستقلاليون" في موقف فرنسة المتطور من قضية الإستقلال في "سورية" و"لبنان"، ما دفعهم إلى التفتيش أيضًا عن نقطة لقاء مع "الوطنيين – الوحدويين" اللبنانيين. ففرنسة الثلاثينيات غير فرنسة الجنرال غورو، وهي تميل إلى عقد اتفاقات مع "الحركات الوطنية" في سورية ولبنان وإجراء تنازلات أمامها، شرط أن يتم التفاهم على المبادئ الأساسية، فلا تبقى المعاهدات والإتفاقات تصطدم دائمًا بالإصرار على موضوع الأقضية الأربعة التي ألحقها الجنرال ديغول "بلبنان الصغير"، أو تتوقف عند حد المطالبة بالإنضمام إلى سورية. وقد تأثر بهذا التحوّل في الموقف الفرنسي قطاع كبير من الساسة اللبنانيين، ومن الجماهير اللبنانية المسيحية. كما برزت عوامل عدة أخرى ساعدت على تليين المواقف وتقريب وجهات النظر أهمها:

عامل الحرص على قيام حركة وطنية مشتركة، عند المسلمين.

وعامل الحرص على تعزيز مواقف الكرامة الوطنية في وجه فرنسة، عند المسيحيين.

وعامل الميل السوري إلى طي المطالبة بالأقضية الأربعة.

ولا ننسى موقف مصر بقيادة مصطفى النحاس وحزب الوفد، في تشجيع اللبنانيين والسوريين على المُضي في إمضاء التدابير وتمهيد الطرق للإلتحام وتحقيق الإستقلال.

أما مصر، التي كانت مستغرقة في السياسة الإنكليزية وملتزمة جانب ما تقرّره إنكلترة، فقد كانت نفسها تشرع إلى وضع تسوية إيجابية في شأن الأقضية الأربعة والإنتداب الفرنسي، بالإشتراك مع "الحركة الوطنية" في سورية، تفضي إلى قيام تفاهم فيما بين اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، على قيام لبنان مستقل متعاون مع الدول العربية ولا يبغي حماية أجنبية، لا سيما من فرنسة. ولم يكن "الميثاق الوطني اللبناني" الذي بني عليه "استقلال" لبنان إلا حصيلة ذلك التفاهم. ثم لعبت مصر، فيما بعد، دورًا تاريخيًا مشتركًا مع سورية، فكانت في الواقع من أكبر العوامل في وضع "اتفاق القاهرة" الذي تم توقيعه بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في القاهرة العام 1969. وفي هذا دليل قاطع على ما كان لمصر من تأثير ووزن في الوصول إلى هذين الإتفاقين. زد على ذلك "بروتوكول الإسكندرية" الذي وقّع عليه كل من سورية وشرق الأردن واليمن والعراق والسعودية ومصر ولبنان. وذلك في 7 تشرين الأول 1944. وهو الإتفاق الذي مهّد الطريق لإنشاء "جامعة الدول العربية" في 22 آذار 1945، الجامعة التي كانت إنكلترة من أكبر من ساعد على إنشائها... (لزيادة الإطلاع على كيفية نشوء ما سمّي "لبنان"، إقرأ الجزء الأول من هذا الكتاب. ففيه شرح مفصّل للأعمال التي قامت بها الدولتان الإستعماريتان فرنسة وبريطانية بما فيها من ختْل وخداع ومفكر ورياء، وغير ذلك من ذرائع باطلة ووسائل كاذبة. وذلك كلّه في سبيل اقتسام غنيمة الأقطار العربية وإنشاء وطن لديه المسيح في لبنان، وآخر لدين اليهود في فلسطين).

إذًا، كان "الميثاق الوطني" منطلقًا نحو التفاهم والتعاون بين المسيحيين والمسلمين الذين يؤلّفون مجتمعًا واحدًا وشعبًا واحدًا، والسير بهم في خط وطني يرسّخ الحياة الإستقلالية في لبنان، دون التجاء إلى حماية من فرنسة أو اتحاد نع سورية.

وللحقيقة نذكر أنه جرت في السابق محاولات عديدة لإيجاد صيغة وطنية واحدة تحفظ للبنان وحدة أرضه وشعبه. ففي العام 1938 توصّل يوسف السودا، العالِم والسياسي والمحامي، إلى تأليف حركة باسم "الميثاق" ضمّت العديد من وجهاء المسلمين والمسيحيين الذين كانوا ينادون بتحرير لبنان من الإنتداب الفرنسي، بينهم الدكتور سليم إدريس، ونجيب الصايغ، وتقي الدين الصلح، وتوفيق يوسف عوّاد.

وقبل ذلك، كان هناك حزب "الإستقلال الدستوري" الذي أنشأه، العام 1931، الشيخ عزيز الهاشم، المحامي والسياسي، وهو الحزب الذي تضمّن دستوره أهدافًا وطنية واجتماعية تكاد مطابقة لما انطوى عليه ميثاق 1943.

إلا أن ما يميّز هذا "الميثاق" عن غيره من المواثيق، كونه لا يستند إلى نص مكتوب، وإنما يتمثّل بالبيان الوزاري لأول حكومة دستورية إستقلالية تشكّلت بعد الإنتخابات النيابية التي جرت في 21 من آب 1943، وأتت بالشيخ بشار ةالخوري رئيسًا للجمهورية، وبرياض الصلح رئيسًا للوزراء.

حاشية: إنتخب مجلس النواب الشيخ بشارة الخوري رئيسًا للجمهورية في 21 من ايلول 1943 لمدة ست سنوات، ثم جدّد انتخابه لست سنوات أخرى، ولمرة واحدة. فكانت النتيجة الكبرى هياج هائج الغضب الشديد في صدور المعارضين على الشيخ بشارة، الأمر الذي حمله على تقديم استقالته قبل انتهاء ولايته، فانتهى عهده انتهاء جلب عليه المذلّة كما ترى كيفية ذلك في الفصل الثالث.

ومن الضروري أن نذكر هنا تبيينًا لمجاري الأحداث، أن الإنتخابات النيابية الآنفة الذكر، جرت في عهد الرئيس بترو طراد (21 تموز – 21 أيلول 1943). وكان هذا قد عيّنه امسيو "هيللو" (9 حزيران 1943) المندوب العام الفرنسي، رئيسًا للدولة لمراقبة الإنتخابات بعد تأزّم الموقف السياسي في صيف 1943. وزيادة في الإيضاح نقول:

إن المسيو "هيللو" خلف الجنرال "كاترو" (14 تموز 1941) الذي كان قد وعد لبنان وسورية في نداء وجّهه من راديو مصر باسم فرنسة الحرّة، بإلغاء الإنتداب ومنحهما الإستقلال التام متى تحسّنت حالة الحلفاء العسكرية في الحرب العالمية الثانية. وذلك قبل أن تستولي جيوش الحلفاء على سورية ولبنان لحماية مؤخرّتها في الحرب الدائرة. مما أدى إلى استقالة الرئيس إميل إدّة من رئاسة الجمهورية العام 1941 على أثر تعليق الدستور، وحلّ مجلس النواب، وتعيين ألفرد نقاش خلفًا له.

ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى أقاله الجنرال كاترو من منصبه وعيّن مكانه الدكتور أيوب تابت في 18 آذار 1943. للإشراف على الانتخابات النيابية عندما أصدر قرارًا أعاد بموجبه العمل بالدستور. ولكن الرئيس تابت استقال من منصبه على اثر خلاف وقع بينه وبين المندوب العام الفرنسي. فخلفه بترو طراد الذي جرت الإنتخابات النيابية في أيامه، كما سبق وذكرنا.

كيفية صياغة البيان الوزاري بصفة اعتباره "ميثاقًا وطنيًا".

قبل أن نشرع في تتبع الأحداث المهمة التي حدثت في عهد الرئيس بشارة الخوري، نؤثر أن نتبسّط في الحديث عن كيفية صياغة البيان الوزاري الذي صار "ميثاقًا وطنيًا" لا نزال نتمشى عليه حتى الآن. قال الأديب والسفير السابق الشيخ خليل تقي الدين الذي عاش أيام الإستقلال باسرارها وخفاياها، بوقائعها وأحداثها:

"إنني لأعجب كيف أن أحدًا من طلابنا لم يجعل بعد من هذا البيان الوزاري أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق أو في التاريخ، ولو أنني كنت أصغر سنًا بعشرين عامًا لما ترددت في القيام بهذا العمل".

حاشية: وكأنه بذلك أراد أن يؤكد لكل من يحاول أن يضع تاريخًا للبنان الحديث، عجزه عن القيام بهذا العمل ما لم تتوافر لديه جميع المعلومات عن هذا الحدث الذي ارتبط تاريخه بتاريخ لبنان.

فحري بما قاله خليل تقي الدين أن يسترعي سمعنا. بوصفنا نزاول للشؤون التاريخية اللبنانية. ولذلك دأبنا في سبيل عرض قصة ولادة هذا البيان – الوثيقة عرضًا مفصّلاً مشتملاً على آراء أرباب الرأي "الإستقلاليين" (الذين أنشأوا لهم بدعة سمّوها "الاتصال والإنفصال"). ولكننا ان نتخلّى عن إبداء رأينا ما دمنا نعلم أن من وراء هذا "الميثاق" نشوب الفتن الطائفية والحروب الأهلية. وها نحن شارعون في هذا الإستناد إلى العديد من المراجع التاريخية، وبالأخص الدراسة الشاملة الموسومة بـ"أيام الإستقلال كما عشناها..." لخليل تقي الدين، والتي نشرها في جريدة "الأنوار" اللبنانية في تاريخ 1974/11/22، العدد 5044:

فالواقع الصحيح أنه منذ الدقيقة الأولى التي تُلي فيها هذا البيان في مجلس النواب، بدأ اللبنانيون يشعرون بأن الحكم في لبنان أصبح في أيديهم دون سواهم. وبأن الفرنسيين أصبحوا متفرّجين، بينما كانت البيانات الوزارية في الماضي توضع بالإتفاق مع مندوب المفوّض السامي. هذا إذا لم تكتب بالفرنسية، في دوائر الإنتداب، ثم تنقل إلى العربية.

أما بالنسبة لهذا البيان فقد تبدّل الأمر. فإنه كتب باللغة العربية ونفّذ بالإرادة اللبنانية. ولم يكن لمندوب المفوض السامي أي علاقة به. بل إنه كان يسأل الشيخ بشارة عن مضمونه فيجيبه: "إسأل رئيس الوزراء". ويسأل رئيس الوزراء فيجيبه: "إنكم تقرأون هذا البيان حين أتلوه في مجلس النواب".

وحول هذا الموضوع يقول الشيخ بشارة الخوري في مذكراته "حقائق لبنانية":

"... وقد أوفد إليّ الفرنسيون أكثر من رسول يبدون تخوّفهم من أن يتعرّض لهم رياض الصلح في بيانه الوزاري، فأكدت لهم أن رياضًا رجل دولة فهو لا يسيء إليهم".

وكان واضحًا من وراء ذلك أن الرئيس الخوري ورياض الصلح عازمان على نيل الإستقلال وإلغاء الإنتداب. لذلك قررا أن يكون البيان الوزاري إعلانًا عن بدء تنفيذ ما اتفقا عليه بدعم من الشعب اللبناني الذي كان يعلّق أطيب الآمال على هذا البيان، بحيث أنه لم يعد هناك أي مجال لانتظار أن تنفّذ فرنسة وعودها المتكررة بمنح لبنان استقلاله التام، وهي التي وعدت بذلك بضع مرات من أول أيلول 1920 حتى تشرين الأول 1943، ومع ذلك فإن الإستقلال لا يزال مجرّد وعد (لنا عودة إلى هذا الموضوع في نهاية هذا الفصل).

أخذ الإنتداب الفرنسي يشعر بخطورة الموقف بعدما أعطت الحكومة الدليل تلو الدليل على استعدادها لشن هجوم صاعق عليه مهما كلّف الأمر. وكان أول دليل على ذلك رفض رياض الصلح القيام بزيارة المفوض السامي الفرنسي بعد تأليف حكومته مباشرة. وكانت حكومات ما قبل الإستقلال إذا ما تألّفت تبادر إلى زيارة المفوّض السامي الفرنسي، وهو تقليد فرضه الإنتداب. وقد قال رئيس الوزراء يومئذ تعليقًا على رفضه القيام بهذه الزيارة:

"إذا زارنا المندوب السامي الفرنسي رددنا له الزيارة، وإذا لم يزرنا فنحن هنا قاعدون".

ولما عوتب الرئيس الخوري على تجاهل رئيس وزرائه هذا التقليد أجاب:

"إن رياض الصلح رجل مهذّب وليس مثله من يعرف واجباته. ومن المستحيل أن لا يردّ الزيارة إذا زاروه".

وكان الشيخ بشارة الخوري قد سبق رياض الصلح في اتخاذ مثل هذا الموقف عند انتخابه رئيسًا للجمهورية. فقد دعي يومئذ لحضور الحفلة السنوية التقليدية التي يقيمها الصليب الأحمر الفرنسي – اللبناني في فندق صوفر برعاية المندوب السامي الفرنسي. ولكن الشيخ تمارض ولم يذهب، ولوحظ غيابه ملاحظة قوية. وفي اليوم التالي جاءه الأصدقاء ناقلين إليه التساؤلات والتعليقات

التي سبّبها غيابه فأجابهم: "إن رئيس الجمهورية اللبنانية لن يذهب بعد اليوم إلى حفلة لا تكون تحت رعايته".

ومع ذلك ، فقد ظل الفرنسيون يعتقدون أن الشيخ بشارة الخوري الذي تعاون معهم طوال عشرين عامًا، قد يتساهل في أمور تتصل اتصالاً وثيقًا باستقلال بلاده. وقد لا يعارض بقاء فرنسة في لبنان وبقاء انتدابها عليه، ولا يصدّقون أنه يماشي رياض الصلح إلى نهاية المطاف، وهو الإستقلال التام الناجز وإلغاء الإنتداب الفرنسي وترسيخ الوحدة الوطنية. وإذ أشرنا إلى تعاون بشار ةالخوري مع الإنتداب الفرنسي، فبات من الواجب أن نوضّح الأسباب التي دعتنا إلى ذلك:

في الجمهورية الأولى (1926 – جمهورية الدباس) دعي بشارة الخوري لتولي وزارة الداخلية في الحكومة الأولى. بعد شهرين سافر رئيس الوزارة أوغست أديب إلى لوزان لتمثيل لبنا نفي مؤتمر الديون العثمانية. فناب عنه الشيخ بشارة وبدا نجمه يلمع كرجل دولة ممتاز. وبعد أشهر ألّف وزارة جديدة برئاسته. وكانت هذه الوزارة بدء معاركه وخصوماته السياسية مع الأقطاب وفي مقدمتهم إميل إده.

قلنا إن الشيخ بشارة في سياسته مع الإنتداب كان شديدًا وصلبًا كما كانت صفة حال رياض الصلح.

وليس أدل على ذلك من اتفاقهما على طريقة إعداد البيان الوزاري بصفة اعتباره "ميثاقًا وطنيًا"، والذي كان وقعه على الإنتداب كوقع الصاعقة، لا بل دكّ أركان الإنتداب دكًا. وعنه تحدّث الشيخ بشارة في مذكراته فقال:

"أخذ رياض يزورني مرة في اليوم الواحد لأن أحاديثنا في السراية كان يقطعها علينا الوزراء والنواب أو بعض الزوّار. ومعظمهم يطلب مقابلتنا معًا، ورياض في حركة دائمة.

فصرنا نخلو في عاليه ونعرض الحوادث ونعدّ عدتنا لتتقدّم الوزارة إلى المجلس النيابي بأقرب وقت، مسلّحة ببرنامج واسع الأطراف يجمع شتات المواضيع ويسجّل تصميم الحكومة على تحقيق الإستقلال وإنهاء الإنتداب وترسيخ الحياة الإستقلالية برضى المسيحيين والمحمديين، وعلى إعلاننا الميثاق الوطني أساسًا وركنًا للعهد الجديد. وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في بوتقة واحدة: إستقلال لبنان التام الناجز دون التجاء إلى حماية من الغرب ولا وحدة أو اتحاد مع الشرق.

"واتفقنا على طريقة إعداد البيان، بعد أن درسنا خطوطه على أن أترك لرياض الوقت الكافي لكتابته ثم يعرض عليّ لإبداء ملاحظاتي عليه وسكبه بقالبه النهائي، فكان أن اتفقنا على كل كلمة فيه".

وهناك كثير من المؤرخين الذين يعلمون أن رياض الصلح لم يكن بيعمل وحده في كتابة هذا البيان، بل كان يشترك معه في العمل والمشورة أصدقاؤه الأقربون المتلقّون حوله. وبالأخص ابن عمه تقي الدين الصلح الذي كان يلازم رياض ويتلقّى منه يومًا بعد يوم أفكاره وآراءه وخطوط البيان العريضة. فيضعها في قالبها العربي الفصيح ويعرضها على رياض. ورياض يعرضها على الشيخ بشارة ويناقشها معه حتى الموافقة عليها.

الجلسة النيابية الإستقلالية

ولا بأس من أن نذكر الآن بعض الوقائع عن تلك الجلسة النيابية التاريخية التي ألقى فيها رياض الصلح هذا البيان الوزاري كما رواها الشيخ خليل تقي الدين، المدير العام لمجلس النواب في ذلك الوقت:

"دعاني رياض إلى مكتبه بوصفي مدير عام مجلس النواب، واسرّ إليّ أن البيان قد أصبح جاهزًا وأنه سيكون نقطة الإنطلاق لأحداث جسام. ويجب في هذه الحالة أن تكون الجلسة على مستوى

هذا الحدث الكبير وأن يتجاوب النواب والنظارة مع الحكومة ليظهر لبنان حكومة وممثلين وشعبًا بمظهر البلد المصمم على نيل استقلاله الواقف صفًا واحدًا وراء زعمائه الإستقلاليين...

منذ تلك الساعة انصرفت إلى إعداد العدّة للجلسة. فحدّدها رئيس المجلس، صبري حمادة في السابع من تشرين الأول 1943، وأذاعت الصحف موعد الجلسة فانهالت عليّ من كل جانب طلبات تذاكر الدخول لحضور الجلسة التاريخية.

كانت مقاعد النظارة في المجلس، ولا تزال تتسع لحوالي مائة زائر.

وكنّا في الأيام العادية نعطي كل نائب تذكرتين يدعو بهما من يشاء. وأما في تلك الأيام فقد حبست التذاكر – بالإتفاق مع رئيس المجلس ومع رياض الصلح – عنالأيام فقد حبست التذاكر – بالإتفاق مع رئيس المجلس ومع رياض الصلح – عن جمهرة الزائرين العاديين، مخافة أن تندسّ في شرفات النظارة عناصر غير مرغوب فيها يرسلها الفرنسيون لتعكير صفو الجلسة، والتشويش على رياض. واجتمعت إلى فريق من شباب لبنان ورؤساء منظّماته إجتماعات عدّة.

وانتهى الأمر بأن دفعت بتذاكر الدخول كلّها إلى بيار الجميّل رئيس الكتائب، وجميل مكاوي، وزهير عسيران، وحسين سجعان، ومنير تقي الدين، وتقي الدين الصلح، وشقيقه عماد، ونعيم مغبغب، وغيرهم وغيرهم، واتفقنا جميعًا على أن تمتلئ شرفات النظارة بالشبّان المتحمّسين المؤمنين بحق وطنهم في السيادة والإستقلال المستعدّين للتضحية بأرواحهم في سبيل هذا الهدف السامي.

وجاء يوم 7 تشرين الأول وبدأت الجماهير تحتل ساحة النجمة منذ الصباح الباكر. ولما ضاقت بها الساحة والشرفات احتلّت سطوح البنايات المحيطة بالبرلمان.

هل كانت الجماهير تحس انها تعيش أيامًا تاريخية، أم أن عصا رياض السحرية قد فعلت فعلها، وكخربت هذا الشعب الهادئ؟

أما قاعة الإجتماع، داخل البرلمان فقد حفلت بالنواب وهم في كثرتهم الساحقة شاعرون بخطورة الساعة وعظم الدقائق التي هم كقبلون عليها، وإن عقارب الساعة التي تتمهّل في سيرها قد بدأت تسجّل صفحة حاسمة في تاريخ لبنان.

وأما الشرفات فقد تمثّلت فيها عناصر لبنان كلها. كانت مقاعد النظارة مكتظّة بشباب الكتائب والنجّادة وطلاب المعاهد الوطنية، وعدد من الشخصيات المعروفة، وكان الجميع يشعرون أن تجاوبًا رائعًا قد تحقق بين الشرفات والقاعة ومقاعد الحكومة.

كتلة واحدة متراصة ترمي إلى هدف واحد: "الإستقلال".

ويتابع الكاتب القدير خليل تقي الدين كلامه قائلاً: "ولم يكن رياض الصلح يتكلم باسمه الشخصي عندما انطلق يتلو هذا البيان في مجلس النواب في 7 تشرين الاول 1943، بل كان يتكلّم باسم الجماهير العربية في لبنان، بوصفه زعيم النضال الوطني... ومن أبرز رجالات القضية العربية. إلا أن عروبته لم تمنعه من الإهتمام بالسياسة اللبنانية... فقد قال، وهو الداعية حتى أمس القريب إلى الوحدة مع سورية، ما معناه: "علام الخلاف في معركتنا ضد الإنتداب الفرنسي؟ يخاف الموارنة من الوحدة العربية؟... ها نحن الوحدويون نقول إننا مستعدون أن نتوقف عن المناداة بالإنضمام إلى سورية وليتقدم الموارنة فيقاتلوا معنا الإنتداب".

هكذا شاء تقي الدين أن يفهمنا معنى ما قاله رياض الصلح في البيان الوزاري، ونحن نعلم أن رياض الصلح كان "الداعية حتى أمس القريب إلى الوحدة مع سورية". ولكنه بدأ يدأب جاهدًا في سبيل تحقيق الإستقلال عنها (وقيل خدعًا عن الإنتداب الفرنسي). ذلك أنه أخذ في السعي وراء غايته سعيًا حثيثًا، حيث قد قيّض حقًا لرياض الصلح أن يكون له شأن عظيم داخل لبنان

المستقل، فكان رئيسًا لأول حكومة استقلالية. ولذلك كانت الغاية التي رامها، وهي رئاسة الحكومة، غاية هائلة حقًا(...).

"...وكان (رياض الصلح، والكلام لتقي الدين) يتكلم باسم رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري الذي شاركه في وضع صيغة البيان الوزاري والذي أقرّه عليه في جلسة مجلس الوزراء. وكان بشارة الخوري بهذا الإقرار يحمل وجهة نظر اللبنانيين الحريصين على أخذ ضمان بأن حدود لبنان لن يمسّها العرب حتى يمضوا قدمًا في طريق قطع العلاقات الإنتدابية مع فرنسا".

ثمار الإستقلال

وإذ قد مرّ بنا وصف الجلسة النيابية على حسب ما رواه تقي الدين، فإنّه جدير بنا في هذا المقام أن نشير، مراعاة لسياق السرد، إلى أن أبرز ما تضمنه البيان الوزاري من ضمانات تطمينية، إعلان عزم الحكومة على تعديل الدستور بشكل يتلاءم والإستقلال، وإلغاء جميع المواد التي تمسّ أو تنتقص من سيادة لبنان، وبخاصة المواد التي لها علاقة بالإنتداب وعصبة الأمم (منظّمة الأمم المتحدة حاليًا). زد على ذلك تأكيده على استقلال لبنان بحدوده الحاضرة (أي بعد ضمّ الأقضية الأربعة إليه)، والتعاون مع الدول العربية الشقيقة، والحياد الإيجابي (أي عدم الإنخراط في معاهدات دولية تجرّ لبنان إلى جانب الغرب أو إلى جانب الشرق)، وجعل اللغة العربية اللغة الوحيدة في الدوائر الرسمية.

ومنذ ذلك اليوم وقف الشيخ بشارة الخوري ومعه رياض الصلح والحكومة ومجلس النواب ومن ورائهم الشعب لممثلي "الإنتداب" وقفة الدولة المستقلة استقلالاً تامًا ناجزًا. وكان أخطر تلك الوقفات تعديل الدستور اللبناني وتحريره من جميع القيود الإنتدابية في جلسة 8 تشرين الثاني 1943. وفي 9 تشرين الثاني صدرت الجريدة الرسمية وهي تحمل المواد المعدّلة. وهكذا انتقل

الحكم من أيدي الفرنسيين إلى أيدي اللبنانيين، فغدا لبنان حرًا طليقًا. فلما عاد المندوب العام الفرنسي "هيللو" من رحلة استشارية عاجلة إلى الجزائر، وجد التعديلات الدستورية داخلة في حيّز التنفيذ. فما اكن منه إلا أن أمر بإرسال فرق من البحّارة الفرنسيين والجنود السنغاليين لاعتقال رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، ورئيس حكومته رياض الصلح والوزراء كميل شمعون وسليم تقلا وعادل عسيران وعبد الحميد كرامي نائب طرابلس، وسجنهم في قلعة راشيا العسكرية. وقد حدث ذلك ليلة 10 – 11 تشرين الثاني 1943. ثم أعلن "هيللو" بطلان التعديلات وأصدر قرارات عدة تقضي بتعليق العمل بالدستور، وحل مجلس النواب، وتعيين إميل إدة رئيسًا للدولة ورئيسًا للحكومة.

فكان من أمر اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس حكومته وبعض الوزراء انتشار الإختلال وعموم الإضطراب. وانقلبت المدن والقرى مستغرقة في بؤرة الفوضى. فخرج أبناؤها إلى الشوارع يحتجون، ويحرقون، ويحكمون كل ما ينتمي إلى الإنتداب والمنتدبين. كان ذلك في 11 تشرين الثاني 1943. وفي اليوم نفسه قامت "حكومة بشامون" أو "حكومة الثورة" (نسبة إلى ما سمّي "ثورة بشامون")، برئاسة حبيب أبي شهلا (نائب رئيس مجلس الوزراء)، وعضوية الأمير مجيد إرسلان (وزير الدفاع الوطني). وهما الوزيران الوحيدان اللذان لم تعتقلهما السلطة الفرنسية، واعتبرت هذه الحكومة "مجلس وزراء يقوم مقام رئيس الجمهورية الذي حيل بينه وبين ممارسة مهام منصبه بقوة قاهرة هي اعتقاله مع عدد من الوزراء". واتخذت من بلدة بشامون، المطلّة على بيروت والتي عنها زهاء 20 كلم لجهة الجنوب، مقرًا مؤقتًا لها.

وكان قد تمّ تشكيل "حكومة بشامون" على أثر الجلسة التاريخية التي عقدها مجلس النواب "المنحل" برئاسة صبري حماده في الساعة الرابعة من ذلك اليوم 11 تشرينالثاني 1943، في دار آل سلام في المصيطبة بحضور 38 نائبًا من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم 55 نائبًا.

وكان اول عمل قامت به الحكومة المؤقتة أنها اصدرت أمرًا إلى جميع الموظفين بالإمتناع عن تأدية أعمالهم اليومية، تحت ظل حكومة غير شرعية. كما وجّهت رسالة إلى "بنك سورية ولبنان"، تمنعه من دفع أي مبلغ من المال لم تقرره الحكومة الشرعية، ورسالة أخرى إلى أمين صندوق الخزينة اللبنانية بالمعنى ذاته.

وكان مجلس النواب قد عقد في الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه في مجلس النواب، الجلسة الأولى، قبل أن يحكم الحصار عليه الجنود السنغاليون، بحضور سبعة نوّاب فقط، تمكنوا من اختراق الحواجز والوصول إلى داخل المجلس وهم: الرئيس صبري حماده، وسعدي المنلا نائب الشمال، وهنري فرعون نائب البقاع، وصائب سلام نائب بيروت، ومارون كنعان نائب لبنان الجنوبي، ومحمد الفضل نائب لبنان الجنوبي، ورشيد بيضون نائب بيروت. تمّ فيها التوقيع على وثيقة احتجاج "على هذا التدخّل الفاضح من قبل جنود السلطة المنتدبة الغاشمة ومن وراءها من المتآمرين على الدستور، وممثل الدستور".

ومما جاء فيها أن النواب "يعتبرون أن الدستور قائم وأن البرلمان يمثّله تمثيلاً شرعيًا، رغم اعتداء المعتدين، وأن سلطات الإنتداب، وجنودها امسلّحة أقدمت على هذه الأعمال المستنكرة التي يقابلها النواب بالإستفظاع، والتقبيح، ويرسلون هذه المذكرة إلى الدول الحليفة العظمى التي أعلنت استقلال لبنان وضمنته، ويتوجهون بها إلى البلدان العربية الشقيقة التي اعترفت بهذا الإستقلال".

كما قرر النواب في الجلسة ذاتها وضع على لبناني جديد مستقل عن علم فرنسة المثلث الألوان وفي وسطه أرزة. فأصبح يتألف من أرزة خضراء في بياض محفوف من جهتيه بالأحمر. أما الأرزة فرمز لبنان، واما الأبيض فلون السلام، وأما الأحمر فلون الثورة (...) (وقد أقر مجلس

النواب علم لبنان المستقل في الجلسة التي عقدها في 7 كانون الأول 1943 بعد هدوء الحال، إذ عدّلت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بشكل العلم).

أما الذي رسم العلم الجديد فهو هنري فرعون، وعاونه على الرسم مارون كنعان، وخليل تقي الدين المدير العام للمجلس.

في صباح اليوم التالي 12 تشرين الثاني 1943 عاد مجلس النواب فعقد جلسة ثالثة في دار آل سلام في المصيطبة، وتناقش في الموقف، وجدّد ثقته بالحكومة.

وقد كان لموقف الجنرال سبيرز، ممثل بريطانية، أبلغ الأثر في تغيير السياسة الفرنسية، حين استقبل حكومة الثورة في منزله مرحّبًا لتسليمه وثيقة الاحتجاج بعدما أصبحت تحمل تواقيع 38 نائبًا، لرفعها إلى حكومته. فقد قال: "سأبلغ حكومتي بكل سرور مذكرتكم وأرجو أن تثقوا أنني منذ الدقيقة الأولى كنت على اتصال مستمر بلندن، وأنني أتابع سير الأحداث بكل اهتمام وآمل من صميم قلبي أن يصل لبنان إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال". وأضاف: "إنني مستعد لأن أضع طائرة حربية بريطانية تحت تصرّفكم لتنقلكم إلى القاهرة إذا شئتم أن تتخلّصوا من مطاردة الفرنسيين لكم، وتتابعوا المقاومة من هناك".

فأجابه حبيب أبي شهلا: "شكرًا يا سعادة السفير. إننا مصمّمون على المقاومة على الأرض اللبنانية لنحقق الإستقلال أو نموت في سبيله. ونشكركم على عرضكم. ولكننا نعتذر عن عدم قبوله".

وهذا التشجيع الواضح الذي لاقته حكومة بشامون من الجنرال سبيرز والقوات البريطانية المعسكرة في البلاد زاد في تقوية موقفها. وسرعان ما أدرك إميل إده أنه في عزلة عمّا يجري في البلاد.

وقد قيل يومئذ إن غلطة إميل إده في "ثورة تشرين" أقصته عن الزعامة الحقيقية الكاملة لجميع تيارات المعارضة، على رغم أنه امتاز في السابق عن جميع أنداده بأنه وقف في وجه الأشخاص الفرنسيين، وتحدّاهم، وكال لهم الكيلين، مما لم يفعله الكثيرون.

فلما تأزمت الحال واستمات اللبنانيون في معركة الحرية والدفاع عن حقهم المقدس ضد القوات الفرنسية المحتلة، مما أدى إلى سقوط عدد منهم برصاصالدبابات، وبالأخص سعيد فخر الدين الذي قضى شهيد الواجب الوطني وهو يقاتل القوة الفرنسية التي توجهت لاعتقال حكومة بشامون في 16 تشرين الثاني 1943.

وبعدما استمرت الإضطرابات والتظاهرات في جميع أنحاء لبنان مدة 13 يومًا، واستنكرت الدول العربية الشقيقة عمل السلطة المنتدبة، مما أوقع الفرنسيين في مازق حرج، تدخلت بريطانية والولايات المتحدة الأميركية وأقنعتا حكومة فرنسة الحرة بوضع حد للخلاف، والإعتراف بالأمر الواقع، فجاء الجنرال "كاترو" في 17 تشرين الثاني 1943 موفدًا من قبل حكومة الجزائر، فأقال "هيللو" من منصبه في الحال، وأطلق سراح الرئيس الخوري وحكومته بلا قيد ولا شرط في 22 تشرين الثاني 1943، وهو اليوم الذي بدأ فيه لبنان عهد الإستقلال التام، وأصبح عيدًا وطنيًا يحتفل به كل عام.

ولعل أروع واصدق وصف قاله الجنرال "كاترو" عن سلفه "هيللو" بعد الذي حدث، إنه "وحّد الشعب اللبناني كله ضد فرنسة في ليلة واحدة".

وهكذا تسلمت الحكومة اللبنانية جميع الصلاحيات التي كانت تحت سيطرة وإشراف الفرنسيين بصورة تدريجية، كالجمارك، والأمن العام، والشركات ذات الإمتياز، ورقابة المطبوعات وغير ذلك. فما جاء العام 1945 حتى كان لبنان يتمتع بمعظم الصلاحيات لاتي تتمتع بها الدول ذات السيادة. وتمّ جلاء آخر جندي فرنسي عن الأراضي اللبنانية في 31 كانون الأول 1946 (وكانت

الحكومة اللبنانية قد تسلمت في 1 آب 1945 الفرق اللبنانية التابعة للجيش الفرنسي وعهد في قيادتها إلى اللواء فؤاد شهاب).

إن هذا الرجل المسمى بالموسيو "هيللو" يصح أن يكون مثالاً للفرنسي المستعمر المتسلّط الذي تنحصر سياسته في تذليل جميع العقبات القائمة في وجه استيلاء بلاده على حصتها في الأقطار العربية بمقتضى معاهدة سايكس – بيكو.

ولما كان ميدان عمله لبنان، فقد لجأ في الإستئثار بأمره إلى اعتقال هيئته الشرعية وتعطيل دستوره وحل مجلس نوابه. لأن أهله أرادوا الحرية والإستقلال. فعل ذلك دون النظر إلى ما هنالك من العوامل القومية والوطنية، ولأجل التمسّك بالبقاء في لبنان، إذ كان يصعب على الفرنسيين ترك الحكم في لبنان بعد أن ذاقوا لذّته وجنوا ثماره.

أما الجنرال "سبيرز"، ممثل بريطانية، الذي "كان له أبلغ الأثر في تغيير السياسة الفرنسية". كما قدمنا، فهو لا يختلف عن الموسيو "هيللو" من حيث كونه رجلاً مستعمرًا مستبدًا. فإذا كان طلب للبنان الإستقلال، فلأن التنافس الإنكليزي – الفرنسي كان قد بدأ يفعل فعله في ذلك الحين. فلم ير الإنكليز من الحكمة في شيء أن يتخلّوا عن لبنان تاركينه خاضعًا لحكم فرنسة. فكان غرضهم أن ينقضوا على "ألإنتداب الفرنسي"، ويفسدوا عليه عمله ما استطاعوا. ولهذا قصة نوردها فيما يلي:

في العام 1939، انفجرت الحرب الكونية الثانية وخاضت غمارها بريطانية وفرنسة والإتحاد السوفياتي وأميركة من جهة، وألمانية وإيطالية واليابان من جهة ثانية. واحتلت جيوش هتلر النازية فرنسة وأركعتها، لكن فريقًا من الفرنسيين بقيادة الجنرال ديغول رفضوا الإحتلال وقاوموه في داخل فرنسة نفسها، وفي أجزاء من "الإمبراطورية الفرنسية" خارج فرنسة.

وكان الجنرال ديغول يقود "فرنسة الحرة" من لندن في بادئ الأمر. ثم انتقل إلى عاصمة الجزائر حيث أقام مركز قيادته وحكومته.

وهكذا وجد اللبنانيون والسوريون أنفسهم وفي بلديهما جيش فرنسي منقسم على نفسه. بعضه يدين علانية بالولاء لحكومة بلاده المحتلة، حكومة المارشال بيتان الخاضعة للإحتلال النازي وعاصمتها مدينة "فيشي"، وبعضه يؤيد الجنرال ديغول زعيم المقاومة الفرنسية.

في صيف العام 1941، جرّدت بريطانية حملة عسكرية اشتركت فيها قوات من فرنسة الحرّة، ودخلت سورية ولبنان وطردت الجيش الفرنسي المقيم فيهما، وحل محله جيش فرنسي موال للجنرال ديغول بجانب الجيش البريطاني. وهكذا دخلت إنكلترة كشريك لفرنسة في تسيير السلطة في سورية ولبنان كما علمت ذلك في موضعه.

وإذا لبنان وسورية يحتلهما جيشان حليفان، جيش فرنسي ولاؤه لفرنسة الحرة، وجيش إنكليزي ولاؤه بالطبع لبريطانية.

ولكل من هذين الجيشين ميزة على الآخر، فالجيش الديغولي يدعمه الإنتداب وإدارته، وممثلو الإنتداب المدنيون وعلى رأسهم المفوّض السامي.

والجيش البريطاني له قوة الفتح وميزاته، ولا علاقة له، نظريًا، بسياسة البلدين المحتلين لبنان وسورية وإدارتهما، إلا ما كان متصلاً منهما باستراتيجية الحرب وقيادتها.

وحين اجتاح الجيش الإنكليزي لبنان وسورية من الجنوب، عبر فلسطين في صيف 1941، وفي ركابه قوات فرنسة الحرة ليطرد الجيش الفرنسي التابع لحكومة المارشال بيتان، لم ينس الجنرال

كاترو ممثل ديغول أن يوجه إلى البلدين نداء يعدهما فيه بالإستقلال. وكان هذا الوعد هو الثالث أو الرابع من نوعه تبذله فرنسة للبلدين الواقعين تحت انتدابها منذ خمسة وعشرين عامًا.

قال كاترو في فجر 8 حزيران 1941 من مقر قيادته في القاهرة موجهًا خطابه إلى شعبي سورية ولبنان: "في الوقت الذي تدخل فيه قوات الفرنسيين الأحرار مع حليفتهم بريطانية العظمى، أعلن باسم الجنرال ديغول وفرنسة الحرة إنني ألغي الإنتداب واعترف بكما شعبين حرّين مستقلين".

ولكن هل وفت فرنسة بوعدها؟ وهل كان بيان الجنرال كاترو الذي ألقته الطائرات من سماء سورية ولبنان وثيقة ملزمة، أم قصاصة ورق تذروها الرياح؟

في العام 1943 بلغت الحرب ذروتها.

لقد تحطّم فكّا الكماشة الهتلرية. حطمت فكّها الأيمن معركة العلمين في العام السابق، العام 1942، وطحنت فكّها الأيسر معركة ستالينغراد في العام 1943. وخلال السنتين، ما بين 1941 و1943 حدث في سورية ولبنان تحوّل أساسي في العمل السياسي كان الهدف منه التخلّص من الإنتداب، وتحقيق السيادة والإستقلال لكل من البلدين، بمؤازرة الدول العربية الشقيقة وفي طليعها مصر، والسعودية، والعراق، دون ما نظر إلى أي عائق يعوق هذا الهدف.

وكان من شأن مصر على وجه الخصوص الإهتمام باستقلال لبنان وسورية اهتمامًا يتوافق مع السياسة الإنكليزية التي كانت مصر مستغربة فيها، بما يمهد الطريق ويقوّم السبيل أمام إنكلترة للوصول إلى غايات وأغراض ممكن الحصول عليها على توالي الأيام...

ففي لبنان حيث علّق المفوض السامي الدستور وعطّل الحياة النيابية في بداية الحرب، اشتدّ ضغط الوطنيين اللبنانيين المطالبين بالإستقلال على المفوض السامي وأعوانه لدعوة اللبنانيين إلى انتخابات حرة جديدة، يعود معها الدستور والحياة النيابية إلى البلاد.

وكان يقود هذه المعركة أكثر الساسة اللبنانيين، وبصورة خاصة حزب "الكتلة الدستورية" التي يرأسها الشيخ بشارة الخوري، والتي كان من أركانها كميل شمعون، وصبري حماده، وسليم تقلا، وميشال زكور، ومجيد أرسلان، وبهيج تقي الدين، وفريد الخازن، وابراهيم عازار، ورفاق لهم كثيرون.

فاستجاب ممثل الإنتداب إلى مطالب الشعب. وجرت في صيف 1943 انتخابات نيابية خاضها اللبنانيون بجميع عناصرهم واشترك فيها، للمرة الأولى، زعماء مسلمون كانوا يعارضون الإنتداب طوال وجوده كرياض الصلح وعبد الحميد كرامي.

وكان عبد الحميد لا يعترف بلبنان وطنًا ولا بكيان لبنان كيانًا. وكان رياض منفيًا عن لبنان عاش بعيدًا عنه أكثر سنوات عمره. ففاز كلاهما بالنيابة، وهكذا التقى تحت قبةالبرلمان بشارة خليل الخوري ورياض الصلح.

وفي سورية كانت "الكتلة الوطنية" تقود معركة الإستقلال، ومن أركانها شكري القوتلي، وسعد الله الجابري، وفارس الخوري، ولطفي الحفّار، وجميل مردم بك، وفخري البارودي، وميخائيل لينان، ورفقاء لهم كثيرون. وكان رياض وثيق الصلة بهم بحكم التعاون المشترك في سبيل استقلال البلدين. ولعل سعد الله الجابري، القطب السوري، كان أقربهم إليه، لأن السيدة فائزة، قرينة رياض، كانت من اسرة الجابري في حلب. فكثرت لقاءات رياض بإخوانه الوطنيين السوريين تارة في دمشق، وطورًا في بيروت. واتفق معهم على أن تكون المعركتان الدائرتان في بيروت ودمشق في سبيل استقلال كل من البلدين معركتين متوازيتين لا متعارضتين، وأن يشد كل بلد أزر البلد الآخر، وأن يقلع السوريون نهائيًا عن فكرة المطالبة باستعادة الأقضية الأربعة، لأن ذلك من شأنه أن يخدم مصلحة الإنتداب. فوافق الأقطاب السوريون على ذلك، وأصبح للمعركتين هدف واحد: إستقلال كل من البلدين في حدوده الحاضرة استقلالاً تامًا ناجزًا.

وأطل على لبنان خريف 1943، وشعر اللبنانيون بأن صراعًا عنيفًا على النفوذ قد بدأ في الخفاء بين الحلفين "اللدودين" بريطانية وفرنسة الحرة. المفوض السامي الفرنسي له بلاطه وحاشيته وخلاّنه وعيونه، والمقيم البريطاني الجنرال سير إدوارد سبيرز له كذلك أصدقاؤه. واللعبة السياسية الكبرى تجري تحت أنظار اللبنانيين والسوريين وسمعهم وعلى أرضهم. والبلدان هما في النهاية هدف اللعبة وجائزتها الكبرى.

واللبعة الكبرى تدور بين بريطانية القابضة بيد من حديد على مصر وفلسطين والعراق، وفرنسة المتشبّثة بانتدابها على سورية ولبنان. فإذا استطاعت بريطانية أن تطرد "حليفتها" فرنسة من سورية ولبنان، خلا لها الجو في الشرق الأوسط. والفرصة سانحة والظرف مؤات. ففرنسة ضعيفة وقد هزمها هتلر في بداية الحرب واحتل أكثر من نصف أرشها... صحيح أن الجنرال ديغول رجل قوي الشكيمة عنيد، ولكن ما عساه يفعل هو وفرنساه الحرة المقيمة في المنفى على أرض محتلة هي أرض الجزائر؟

أدرك "الإستقلاليون" من زعماء لبنان وسورية أن فرصة العمر قد سنحت، وجاء بها الدهر، فعليهم أن لا يضيعوها. فتفاهم البلدان ورصًا الصفوف ووحّدا جهودهما، التي تدير دفّتها بريطانية، في تعاون متقن وسعي حثيث نحو غرضهما السياسي: ألا وهو "الإستقلال".

قال الكاتب بهيج تقي الدين بعد استقصائه الإستقصاء المدقق حال سورية ولبنان في زمن الإنتداب الفرنسي وحتى الإستقلال "التام والناجز"، ما يأتي:

"قال بعض الكافرين الهراطقة... من اللبنانيين والسوريين، كما قال كثير من الأجانب، أن المقيم البريطاني الجنرال سبيرس قدم إلينا الإستقلال على طبق من فضة، ونسي هؤلاء الكافرون دم الشهداء الذين دفعوا حياتهم ثمنًا لتحرير بلادهم. نسوا قوافل الشهداء منذ القافلة الأولى التي علّقها جمال السفاح في فجر 6 آيار 1916، على مشانق ساحة الشهداء في بيروت، وقوافل جميع

الشهداء الأبرار الذين سقطوا في لبنان وسورية بين العام 1920 ونهاية العام 1946، تاريخ جلاء آخر جندي عن أرض لبنان".

قال ذلك في دراسته الموسومة بـ"أيام الإستقلال كما عشناها..." الآنفة الذكر، والتي جهد ما استطاع في سبيل كتابتها بحبر قلمه البليغ، مستخدمًا أسلوبًا مشوّقًا توافرت معه أسباب الإفتخار بمجد أرباب الإستقلال افتخارًا بالغًا حدّ التمجيد والتعظيم والتكبير. وجميع هذا إنما هو نتيجة طبيعية لكونه حينذاك مديرًا عامًا لمجلس النواب، ثم مستشارًا سياسيًا لـ"حكومة بشامون"... هذا هو السبب الحقيقي كونه يصف القائلين "بأن بريطانية أتت بالإستقلال إلى اللبنانيين" بأنهم "كافرون هراطقة"... على ان هناك كثيرًا من المضطلعين في الشؤون اللبنانية لا يؤيدون كلام تقي الدين، لا بل يؤكدون أن الإستقلال الذي حصله لبنان كان نتيجة الخدمة السياسية من الإنكليز. ومن أشهر مؤيدي هذا الرأي حبيب أبي شهلا.

إسمع ما رواه الكاتب الصحافي محمد النقاش: "إثر الفوز في معركة الإستقلال وفي مجلس خاص ضم بعض المعنيين بالشأن العام في مقدمتهم المغفور له حبيب أبو شهلا أحد أبطال المعركة، دار الحديث حول من اشتركوا فيها ومن تقاعسوا. وبدأ تصنيف الرجال كالعادة في صالونات لبنان، وارتفعت درجة الحرارة فتبرّم أبو شهلا وقال: "كفاكم تحليلاً وتعليلاً، واعلموا أيها الإخوان أن الإستقلال فرض علينا فرضًا شأنه شأن الإنتداب، وكل ما ميّزنا عن الآخرين أننا كنا أرهف حسًا وأقوى شمًا فمشينا في الإتجاه الصحيح".

وبطبيعة الحال، فإن هذا القول لا يقوله صاحبه، على سبيل التندّر والدعابة، وإنما يقوله وهو يعنيه جديًا... متى علمنا أنه هو نفسه الذي رأس "حكومة بشامون المؤقتة". وهي الحكومة "الثورية" التي تألفت في أعقاب قيام ثورة تشرين (كما سميت لاحقًا)، على أثر اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس حكومته رياض الصلح ورفاقهما الذين ذكرنا. فهل يكون حبيب

أبي شهلا، إذن، "كافرًا وهرطوقيًا. لأنه قال هذا؟ بالطبع لا. لأن ما قاله إنما هو واقع محسوس. هذا هو رأي العقلاء وأرباب الحصافة والروية من رجال لبنان. وإني لست مضطرًا أن أضيف هنا ما قاله عبد الحميد كرامي وعدنان الحكيم وغيرهما في شأن الإستقلال. فقد ذكرت ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب. فليراجع.

قلت إن حبيب أبي شهلا كان جادًا في قوله إن "الإستقلال" فرض علينا فرضًا، كما فرض علينا "الإنتداب" من قبله". فأتذكر، في المناسبة، قول الكاتبة الصحفية علياء الصلح، ابنة رياض الصلح، في خطاب لها في باريس، بمناسبة الذكرى الخمسين للإستقلال، إذ قالت:

"هل نحن هنا من أجل رثاء مبكر، أم من أجل حنين وتذكّر لفصول السعادة والمجد الغابر. إذ إن استقلال لبنان ولد في بيت أبي؟ لكن حال لبنان سيئة وسيئة جدًا. والزمن يكاد أن يفوت ولا مجال لإضاعته في سرد الأحداث ولا في تبريرها، ولا في إطراء ما حدث سابقًا، ولا في الإقتناع، زورًا، بما يحدث الآن. لا وقت الآن للمحاسبة، والوقت الباقي نستعمله للإنقاذ".

هي تذكرت، في هذه المناسبة، "فصول السعادة والمجد الغابر" التي كان مبعثها (حسب علياء) الإستقلال، الذي ولد في بيت أبيها... وأنا، أول ما تذكرت، بعد قراءة عبارتها، قول حبيب أبي شهلا، فكيف يكون، إذن، هذا "الإستقلال" ولد في بيت أبيها؟ فالإستقلال لم يولد في بيت رياض الصلح ولا في بيت بشارة الخوري، ولكن الرجلين ولدا معًا مع الإستقلال في بطن الإنكليز، فهما توأمان.

على أن ثمّة حقيقة أخرى قالها حبيب أبي شهلا تتمثل في قوله: "كنا أرهف حسًا وأقوى شمًا فمشينا في الإتجاه الصحيح".

وفي هذا القول شيء ينبغي التنبّه إليه: وهو أن ما اكتسبه بشارة الخوري ورياض الصلح، الأول جرّاء تعاونه مع الفرنسيين، والثاني جرّاء دعوته إلى الوحدة مع سورية، بات شيئًا من الماضي، لا ينبغي الإستمساك به، وليس من نتيجة المحافظة عليه سوى إضاعة الوقت في ميدان السياسية،

وأن الحاضر إنما هو التربة الصالحة التي تنمو فيها حياتهما السياسية الجديدة. واصبح كل منهما يعتقد اعتقادًا راسخًا أن الحالة الحاضرة في لبنان تقتضي بطبيعتها النهج على سياسة عملية بعيدة من الإنتداب الفرنسي والوحدة السورية لإدراك الغاية الوطنية، وهي الإستقلال التام، وإن ركوب حصان الإنكليز هو الوسيلة الفضلى لإدراك هذه الغاية. هذا هو السبب الحقيقي في كون رياض الصلح آثر كل الإيثار أن يكون حاكمًا في وطنه على أن يكون مناضلاً في منفاه لأجل زيادة الإيضاح راجع الجزء الأول من هذا الكتاب حيث تجد فيه نبذة في تاريخ رياض الصلح.

سبق لنا الكلام على الإستقلال في الجزء الأول من هذا الكتاب. حيث أبنّا أن الإنكليز لم يكونوا فقط بل أيضًا الفرنسيين راغبين في استقلال لبنان. ولكن فرنسة كانت تتباطأ في ذلك حتى تتبدّل حالتها الحاضرة بأحسن منها، ويجد لها مخرجًا من ذلك المأزق الحرج إذ كان لفرنسة الفضل الأول في فصل لبنان عن سورية، وما كان "وجوده" ليتم لولاها...

وهناك براهين كثيرة على أن استقلال لبنان في تلك الفينة كان من أثر الصراع العنيف عل النفوذ بين بريطانية وفرنسة. فلذلك ليس من العدل أن يتهم تقي الدين، وهو العالم الخبير بشؤون الإنتداب الفرنسي، القائلين بهذا بأنهم "كافرون هراطقة". أما بالنسبة للشهداء الذين دفعوا حياتهم ثمنًا لتحرير بلادهم (بحسب تقي الدين) فكانت حصيلة شهداء الإستقلال، كما يعلم، شهيدًا واحدًا هو سعيد فخر الدين الذي قلّ ذكره لأنه من الحزب السوري القومي الإجتماعي. وأما شهداء 6 آيار فلا يزال الحديث عنهم مثار جدل حتى اليوم، فإن بينهم من كان فرنسي النزعة، شديد الرغبة في أن تتبدل البلاد بتركيّيها فرنسيين...

وأكتفي بما ذكرت في شأن "الشهداء" كي لا أبعد عن الموضوع: وهو أثر الإنكليز في قضية استقلال لبنان.

على أنني أود أن أشير في ختام هذه الحاشية إلى أن "لبنان" إنما تكوّن، في أصله، بإرادة دولية، وعلى وجه الخصوص فرنسية، إنعامًا على الموارنة "بوطن قومي مسيحي" واستخفافًا بإرادة أكثرية سكان سورية. وكان الفرنسيون والإنكليز شركاء في خطة الإستيلاء على سورية لإنشاء "ألوطن القومي المسيحي" في لبنان بعد سلخه من سورية، و"الوطن القومي اليهودي" في فلسطين بعد سلخها من سورية أيضًا.

الفصل الثاني: من وحي نشوء "الميثاق"

إن التطور الحادث اليوم في لبنان قد دلّ على حاجة اللبنانيين جميعًا، دون استثناء، إلى "ميثاق" جديد ينبثق منه نظام جديد من شأنه نسف الطائفية السياسية والتعصّب الديني نسفًا يفضي بهم إلى الإستقرار.

تلك كانت قصة ولادة ما سُمّي "الميثاق الوطني اللبناني"، وعُرف بـ"ميثاق 1943"، والذي صدر من الكتابات المتعلقة بنشوئه، والتصانيف الباحثة في مضمومنه، والمقالات المصوّرة لمحاسنه وتأثيره، ما لا يحصى، فهل كان هذا "الميثاق" كما نقش ورسم بلون مخيلات الكتّاب الذين حرّروه، أم كان "بدعة" اخترعها بشارة الخوري ورياض الصلح (بطلا جريمة قتل أنطون سعادة) لتكريس الإنفصال بين لبنان وسورية، وتحقيق رغبتهما في ما يشتهيان أن يكونا عليه من الظفر بالحكم واقتسام الغنيمة؟

أجل، من الأمور التي لا يجوز أن نغش أنفسنا بها، الذهاب إل كون هذا "ألميثاق" حقيقة. والحقيقة أن ليس هناك إلا "طريقة" ضمنت للفئة السنّية "رئاسة" الحكومة، واقتسام المغانم مع الفئة المارونية، وجنّبتها أخطار العصبية العربية وعداوة الغرب.

وهذه "الطريقة" التي مّيت، خدعًا، "ميثاقًا" هي مشابهة لـ"الطريقة" التي سبقتها، والتي كان منشؤها رياض الصلح إياه، إذ دعا إلى التخلي عن الوحدة السورية والقبول بلبنان المستقل بمعزل عن

"الإنتداب الفرنسي"، على أن يكون لبنان عربيًا في ملامحه ولسانه... وذلك في بيان كتبه ببلاغة معنى وفصيح منطق كاظم الصلح (ابن عن رياض)، وجعل عنوانه "مشكلة الإتصال والإنفصال في لبنان" (لزيادة الإطلاع على ما قام به رياض الصلح قبل "بيان 1943"، من نشر الدعاية في هذا المتّجه، راجع الجزء الأول من هذا الكتاب).

ونحن نرى في "الطريقتين" الآنفتي الذكر، ما يشبه كل الشبه تلك "الطريقة" التي قام بها الإنكليز على مسرح المكر من وراء الستار، وهي إخضاع العرب، في جميع أقطارهم، للوصاية البريطانية. في ما بعد، والتي سمّيت "جامعة الدول العربية". وفي الواقع الصحيح أن الإنكليز كانت لهم اليد الطولى في إنشائها كما سبق وذكرنا. لذلك فقد كان "ألميثاق الوطني" خير فرصة وأفضل نهزة، فبادر "الإستقلاليون" السنّيون والمارونيون (الإتصاليون والإنفصاليون)... في عقد المصافقات عل بالسلع، والتراضي على نيل ما شرهت إليه نفوسهم من نبل المطامح وتحقيق المطامع. فلنرَ.

ساعة إلغاء الطائفية

جاء في البيان الوزاري للحكومة الإستقلالية الأولى – وهو البيان الذي إستند إليه "الميثاق الوطني اللبناني" الذي قام على أساسه استقلال لبنان – قول رئيس الحكومة آنذاك رياض الصلح،"... ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها. فإن هذه القاعدة تفيد التقدم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تسمّروحالعلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة، كما كانت اداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهانًا يستفيد منه الأغيار، ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني، الذي يترعرع في ظل الإستقلال ونظام الحكم الشعبي، يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن. إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة شاملة

مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله، ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعًا بالتعاون، تمهيدًا وإعدادًا، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الإطمئنان إلى تحقيق الإصلاح القومي الخطير".

ومن 1943، أي منذ أطلق رياض الصلح دعوته إلى "إلغاء النظام الطائفي"، حتى هذه الساعة، لم يطرأ أي تغيير على النظام الطائفي القائم. فالسنوات التي تلت 1943، أكدت عدم رغبة جميع "الزعماء" السياسيين الذين استأثروا بالسلطة التنفيذية في البلاد (أي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة) في إلغاء الطائفية. فبدلاً من أن يستعين هؤلاء "بالميثاق" لتجاوز الطائفية – التي اعتبرها "الميثاق" إجراء مؤقتًا، كما رأينا – عمِلوا على "تطييف" "الميثاق"، إذ أضافوا إليه التوازن الطائفي – وهي قاعدة سياسية سابقة "لألميثاق" –، وذلك للمحافظة على امتيازاتهم السياسية ومصالحهم الإقتصادية. وهكذا راح الشريكان الفعليان في الحكم (أي الموارنة والسنّة) يتسابقان من أجل الحصول على مزيد من الحصص في الحكم والمنافع العامة والخاصة، بدلاً من الإهتمام بما يقتضيه واجبهم الوطني، من بناء وطن بدولة عصرية على اساس نظام لاطائفي متطور يواكب حاجات المجتمع ويجعل لبنان يماشي ركب الحضارة الحديثة والتقدّم الذي ينشده جميع شعوب الأرض.

من العدل أن نوضح، أن رؤساء الحكومات الذين مثّلوا الطائفة الإسلامية في الحكم، وما زالوا يتناوبون على حكم لبنان منذ عهد الإنتداب الفرنسي، لم يكونوا، بطبيعة الحال، إلا موالين للسلطة التنفيذية التي يمثّلون جانبًا منها، ومؤيّدين للدستور و"الميثاق" والصيغة التي انبثقت منه. بل كانوا شركاء حقيقيين للزعماء الموارنة في "الإمتيازات الطائفية" التي انبثقت من "ميثاق 1943" وصيغته. مما يعني أيضًا أنهم شركاء لهم في صنع هذه "الصيغة المسيحية" وفي ترسيخ "السيطرة المارونية" التي طالما شكوا منها وعارضوها بكل قوتهم... يا للعجب! ولذلك فهم مسؤولون عمّا

آلت إليه البلاد من سوء وفساد، أسوة بشركائهم "الزعماء" الموارنة مهما قيل بتسلّط هؤلاء على الحكم. فكلا الشريكين، الماروني والسنّي، أهمل شؤون الحكم على الصعيد الوطني معتبرًا أنه في الحكم للفئة التي يمثّلها، على الرغم من أن الدستور لم يكرّس رئيس الجمهورية ممثلاً للمسيحيين ولم يعتبر رئيس الوزراء ممثلاً للمسلمين.

وخلاصة القول إن "الزعماء" السياسيين التقليديين عملوا على عكس ما تمنّاه رياض الصلح، بل على عكس ما نصّ عليه "الميثاق" – باعتباره يستند إلى البيان الوزاري – فجعلوا منه أداة "طائفية" "لكفالة منافعهم الخاصة". وحتى رياض الصلح نفسه، الذي حذّر من مساوئ الطائفية، لم ينجُ من الوقوع في شركها. فرأيناه يحرّط "الشارع الإسلامي" وهو خارج الحكم أو حتى وهو في الحكم كي لا يغادره.

فلننظر إلى ما قاله الدكتور باسم الجسر، نظرًا لكونه من مؤرّخي "الميثاق"، قال:

إن "زعماء المسلمين" الذين حكموا باسم "الميثاق"، "لم يطالبوا، خلال ثلاثين سنة، مرة واحدة بتعديل الدستور، وإنما قبلوا به وطبّقوه بكل دقّة وإخلاص، بل ودافعوا عنه، معتبرينه جزءًا من الميثاق الوطني"

إلا أنهم، في أثناء وجودهم خارج الحكم، أو بصدد أزمة وزارية، كانوا ينتقدون بشدّة الدستور اللبناني وصلاحيات رئيس الجمهورية التي أعطته دورًا مهيمنًا على السلطة، لصرف النظر عن إهمالهم أو تقصيرهم في تلبية حاجات أبناء طائفتهم المادية والمعنوية، أو بهدف التوصّل إلى تحقيق بعض منافعهم الشخصية: "..وعندما يخرج أحدهم من الحكم أو عندما لا يلقى مساعدة في الوصول أو العودة إليه فإنه يثيرها طائفية في وسطه الطائفي للتأثير والضغط وإثبات الوجود وحمل المراجع على تحقيق الطلبات"، على حد قول النائب عبده عويدات في كتابه: الحكم في

لبنان، أسباب السقطة والمسؤوليات والعلاج، 1977، صفحة 21. وهو الذي خبر الحياة السياسية في لبنان من خلال تمرّسه بأعباء النيابة فضلاً عن ممارساته القانونية.

ومن هؤلاء الرؤساء الذين أشار إليهم باسم الجسر وعبده عويدات نذكر على سبيل المثال لا الحصر، عبد الحميد كرامي الذي شارك في اجتماعات وضع "الميثاق الوطني" وحكم باسم الدستور و"الميثاق". فقد رفع الصوت مطالبًا بتعديل الدستور في جلسة نيابية عُقدت في تاريخ 10 كانون الثاني 1947، كردة فعل على تفرد رئيس الجمهورية بالسلطة. ولكن رياض الصلح، الذي كان قد عاد لتولي رئاسة الوزارة بعد غيابه عنها مدة سنتين، عارض هذا الطلب يومذاك، كما عارضه عبد الله اليافي الذي كان اسمه مقيدًا على "لائحة الإنتظار". وقد آلت إليه رئاسة الوزارة من جديد العام 1951. وكانت وزارته قد خلفت وزارة حسين العويني التي أشرفت على الإنتخابات النيابية هامذاك.

ولا يخفى أن رياض الصلح وعبد الله اليافي اللذين عارضا فكرة تعديل الدستور التي طرحها عبد الحميد كرامي العام 1947، كما أسلفنا، أيّدا العام 1948، تعديل الدستور لجهة التمديد لولاية الرئيس الخوري. بل كانا في طليعة النواب الذين أقرّوا ذلك. كما لا يخفى أيضًا أنه كانت لرياض الصلح اليد الطولى في تجديد رئاسة الشيخ بشارة الخوري.

وما أكثر الأدلة التي تثبت أن "الزعماء المسلمين" كانوا ينتقدون الدستور وصلاحيات الرئاسة الأولى بعد خروجهم من الحكم، أو عندما يشعرون بأن سفينة الحكم صارت على وشك الغرق. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

في العام 1951، عزم رياض الصلح على الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية. وذلك بعد استقالته من رئاسة الوزارة بإلحاح من الشيخ بشارة الخوري. يستدل على ذلك مما رواه الدكتور

نسيب البربير، الذي كان من أخصّاء رياض الصلح، حول اعتراض هذا الأخير على صلاحيات رئيس الجمهورية...

وفي العام 1951، انبرى عبد الله اليافي يهاجم تشابك الصلاحيات بين الرئاسة الأولى ورئاسة الوزارة، وذلك قبيل تقديم استقالة وزارته التي خلفت وزارة حسين العويني، ولم تبق في الحكم أكثر من ثمانية أشهر. ويومذاك كانت النقمة قد عمّت على عهد بشارة الخوري والأزمة تكاد تتفجر.

وكان من الطبيعي أن لا يخفى على المسلمين، على الصعيد الشعبي، ما يبيّنه زعماؤهم من وراء طرحهم فكرة تعديل الدستور وهو خارج الحكم. وبنتيجة ذلك، فقد شعر "الشارع الإسلامي" بابتعاد "زعمائه" عنه فخرج عن ولائه لهم. مما أفسح في المجال للتيارات المختلفة كي تدخل إلى صفوفه. ومن هنا يكمن لنا القول، بأن ثورة 1985 ربما كانت تمثّل، في أحد جوانبها، مظهرًا من مظاهر نقمة المسلمين على "زعمائهم" وممثليهم في الحكم الذين لم يكن "الشارع الإسلامي" قد خرج عن ولائه لهم نهائيًا. كما حدث بالنسبة لثورة 1975. ولعلنا نجد في ما قاله باسم الجسر في كتابه، ميثاق 1943...، المار ذكره، صفحة 222، ما يساعد على تفهّم وجهة نظرنا حول عذا الموضوع، إذ يقول، "...إن بروز البرجوازية الإسلامية الوسطى وانتشار العلم في الأوساط الشعبية والريفية الإسلامية أدّيا إلى انتشار الوعي السياسي وبالتالي إلى بروز ولاءات وتطلّعات سياسية جديدة (القومية، التقدمية، الماركسية) الأمر الذي حمل السياسيين المسلمين التقليديين، وهم مرشحون دائمون لرئاسة الوزارة... إلى إثارة مسكلة الدستور والمشاركة في الحكم تبريرًا لعجزهم أو تقصيرهم في تلبية مطالب أبناء طائفتهم ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي". ولقد تنبّه صائب سلام (الذي لعب دورًا بارزًا في ثورة 1958) إلى هذه الحقيقة، فراح يطالب بتجاوز "الميثاق الوطني" تحت ضغط اليسار والشارع الإسلامي.

ففي حديث له، نشرته مجلة "الأسبوع العربي" اللبنانية في تاريخ 6 تشرين الأول 1970، قال: "إن الميثاق كان ضروريًا العام 1943 لأنه كان من الضروري تطمين المسيحيين بالنسبة لمواقف

المسلمين الوحدوية. ولكن بعد كل تلك السنوات، فإن المسلمين أعطوا أكثر من برهان على ولائهم للبنان. ولذلك فلا مبرر، بعد اليوم، ليحتفظ المسيحيون بامتيازاتهم ولا بأولوياتهم. وإن من حق المسلمين أن يطالبوا بالمساواة التامة مع المسيحيين. ومن هنا نقول إن الميثاق الوطني يجب أن يحل محله ميثاق اجتماعي واقتصادي".

وعن هذه الناحية يقول سلام في تصريح آخر أدلى به في 1974، أي في السنة الأخيرة التي سبقت حرب 1975: "مرّ الميثاق بمرحلتين: فمن العام 1943 حتى العام 1958 كان علينا، نحن المسلمين، أن نطمئن المسيحيين واجب إيصال المسلمين إلى حقوقهم... لا الإحتفاظ بالإمتيازات... يُقال لنا إن هنالك مسلمين أغنياء وهذا صحيح ولكن ما أن يصبح المسلم غنيًا حتى يفقد صفة تمثيل طائفته. مقابل المخاوف المسيحية توجد حقوق إسلامية. إن شعلة الميثاق الوطني لا يمكن أن تستمر إلا إذا جدّدها ميثاق اجتماعي أصبح وضعه أمرًا ملحًا".

ومن الغريب أن سلامًا أخذ يطالب بتجاوز الميثاق... وإزالة الإمتيازات... من بين اللبنانيين، في السنوات الأخيرة التي سبقت "ثورة 1975"، وبعد انقضاء 12 عامًا على "ثورة 1958" التي كان أحد قادتها إلى جانب كمال جنبلاط وامتازت بنشر شعار "لا غالب ولا مغلوب"...

الحقيقة الكلّية هي أن سلامًا – الذي اشتهر بمهارته السياسية – أراد استجلاب خواطر أبناء طائفته وامتزاجه بهم في عقائدهم... فلقد رأينا أنه ومن معه من "ألزعماء المسلمين" تمّ على يدهم "تطييف" الدستور وبعده "الميثاق". وتكريس "الطائفية". وهم الذين يمثّلون الزُقاق والحارة والبيت والعائلة، ولم يعرفوا من حاجات المسلمين إلا حاجاتهم... واكتفوا بما حشدوه من الثروات الضِخام، وبما نعموا به من ذخر، وبما توافر لهم من رَيع. ولذلك فإن كلام سلام هذا لو محّصته لثبت أن أشهر من حكم من "الزعماء المسلمين" باسم "الميثاق الوطني"... ودافع عنه هو صائب سلام الذي تولّى الحكم آمادًا طويلة وفشل فيه وساهم في جعله حكمًا انقساميًا خرب البلاد... وهو الذي

أوقد الحمِية المذهبية بعد أن كادت تفتر... وحارب كمال جنبلاط و"الحركة الوطنية" وما يمثّلانه من مبادئ ديمقراطية علمانية... وأنكر على جنبلاط التكلّم باسم المسلمين (السنة)، وامتاز بكونه "أداة" طائفية للتكلّم باسمهم... مما ليس هذا محل شرحه، بينما المطلوب هو أن تتخطى كل فئة طائفتها مع المحافظة على قيمها الدينية والروحية في المجالات التي يجب أن تكون فيها هذه القيم فاعلة. والمطلوب أيضًا هو أن يتحرر كل مواطن من حتمية انتمائه الطائفي ليصبح انتماؤه وطنيًا. ولا أكتفي بذلك بل أقول أيضًا أن "الزعماء السّنّة" تلاقَوا مع "الزعماء الموارنة" وامتزجوا بعضهم ببعض، ولم يكن ذلك إلا ليحافظوا على "امتيازاتهم الطائفية" وامتزجوا بـ"الوحدة الوطنية" والتي جاءت منها المآسي والكوارث والثورات والنزاعاتوالأزمات منذ "الحكم الوطني" تحت "الإنتداب الفرنسي" (1920) وبعد الإستقلال التام" (1943) حتى يومنا الحاضر، حيث ما زلنا نرى تمييز غير المسلم على المسلم، والتمييز بين المسلم السنّي والمسلم الشيعي. (يحق لنا أن نتساءل: هل "الوحدة الوطنية" تقوم على اقتسام "الوطن" بين "ملوك الطوائف" و"زعماء الإقطاع"، أم التساوي بين جميع "المواطنين" إلى أية فئة اجتماعية إنتموا وإلى أيّة عائلة روحية انتسبوا.

وإنه لمن الغرابة بمكان أن يمر 100 عام على ولادة "الميثاق الوطني اللبناني" الذي "وعد" بإلغاء الطائفية في "ساعة قريبة"... ولا نعرف حتى الآن متى تأتي هذه الساعة... وفي ذلك من الكذب والغش ما يقضي بالعجب الشديد.

"الزعامة" السنّية – المارونية...

بعد الذي تقدّم، حديثنا عن النظام الطائفي، فنقول:

إننا لو عدنا إلى البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الثانية، في تاريخ 3 تموز 1944، لأمكن لنا أن نلاحظ أنه منذ ذلك الوقت بدأ التكريس التدريجي والرسمي للنظام الطائفي بدلاً من البدء في إلغاء الطائفية تدريجيًا، كما وعد "الميثاق". فقد جاء في ذلك البيان قول رئيس الحكومة، "إن

عقبات داخلية عديدة تحول دون السير قُدمًا، ولعلّ أشدّها ثقلاً هو النظام الطائفي، وإن تجربة الحكم زادتنا بالثقل الذي يشكّله هذا النظام". وعلى الرغم من أن هذه العبارة تُعتبر اعترافًا صريحًا من رئيس الحكومة بعجزه عن مقاومة التيّار الطائفي الذي أخذ يشوّه صورة "الميثاق" وأدائه – وهو في جوهره منزّه عن الشوائب ولم يذكر الطائفية إلا لشجبها – فإنها اعتُبرت محاولة ثانية للتخلّص من الطائفية وسيطرة النظام الطائفي – كما يقول العلامة إدمون ربّاط – (كانت المحاولة الأولى للتخلّص من الطائفية في البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى، كما أشرنا مقدّمًا)

ولعلّ أشد ما يُثقل على النفس، هو أن يضع رئيس الحكومة مسؤولية إنعدام قدرة الدولة على السير نحو التقدّم وعدم تحقيق ما وعد به، على "النظام الطائفي" الذي انبثق من "الميثاق". ولا غرابة في ذلك لأن "الزعماء" الموارنة والسنّة اعتبروا "ألميثاق" اتفاقًا طائفيًا بين طائفتين متميزتين لاقتسام الحكم – أي السلطة التنفيذية، وأعني بها رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة – بدل أن تكون غايته وحدة اللبنانيين جميعًا على اختلاف طوائفهم، وإقامة حكم وطني على أساس المواطنية الواحدة في الحقوق والواجبات، لا على أساس الهوية الطائفية. فتحول الحكم، نتيجة لذلك، إلى نزاع مستمر على قسمة المنافع وتوزيع الحصص بين أربابه. فألّهوا الشعب عن ممارساتهم الإنقسامية وفشلهم في إرساء القواعد الصحيحة للحياة الوطنية بإثارة النعرات الطائفية، كالغبن والتخويف على المصير...

ومن هذه الصورة التاريخية، تبرز علاقة "الزعماء" السنّة بتكريس النظام الطائفي الذي جرّ البلاد إلى أوخم العواقب. كما تثبت مسؤوليتهم عن جميع الحوادث والإضطرابات التي شهدها لبنان إلى جانب مسؤولية "الزعماء" الموارنة.

إن "الزعماء السنّة" هم الركيزة الثانية في النظام الطائفي البغيض، وهم الذين ساعدوا على ترسيخ "الحكم الماروني".

ولم يكن شيء يشابه كلامنا سوى كلام الدكتور حسين القوتلي، المدير العام لدار الإفتاء، القائل: "لقد ذهب هذا الحكم (يريد: حكم المارونية) منذ عهد الإستقلال وحتى اليوم، إلى ترسيخ دعائمه في مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها الإجتماعية والإقتصادية على حساب المسلمين وحقوقهم في المساواة الوطنية، ولقد ساعد على ذلك "زعماء المسلمين" أنفسهم ورؤساء الوزارات والوزراء المسلمون الذين مرّوا على الحكم في هذه الحقبة مدفوعين بحب الرياسة الشكلية وشهوة السلطان الصوري مع ما يرافق ذلك بطبيعة الحال من مكاسب مادية شخصية "مغرية" كانوا يحصلونها عن طريق الصفقات بحكم مناصبهم واستغلالهم لوزاراتهم، لدرجة أصبحت معها أوضاع المسلمين في أيامنا أكثر تخلّفًا عمّا كانت عليه في عهد الإنتداب الفرنسي وفي مطلع عهد الإستقلال. ومما لا شك فيه أن تهاون "الزعماء المسلمين" في حقوق المسلمين في لبنان، ساعد، ليس فقط على تنكّر المسلمين للبنان الوطن، وإنما على ترسيخ دعائم الحكم الماروني كذلك، هذا الحكم الذي جاءت الأحداث الأخيرة (يريد أحداث 1975) لتكتشف كشفًا مأساويًا عن هويته، في معارضة وطنية واحتجاج جماهيري مسلّح، لم يعرف واحدنا إذا كان قد انتهى أم لا" (من مقال له نشرته جريدة "السفير" اللبنانية، في تاريخ 18 آب 1975. وإننا نأتي للكلام على مقال الدكتور القوتلي في الفصل السابع الفقرة الرابعة).

بكلام حسين القوتلي ندرك أن "الزعماء السنّة" التقليديين، الذين مرّوا على حكم لبنان منذ عهد الإنتداب الفرنسي، وتحديدًا منذ 1926، ليسوا إلا شركاء حقيقيين "للزعماء الموارنة" التقليديين في "الإمتيازات الطائفية" التي انبثقت من "ميثاق 1943" وصيغته الفريدو، مما يعني، أنهم شركاء لهم في "صنع" هذه "الصيغة المسيحية" (التي يشكو حسين القوتلي، السالف الذكر، منها، والتي – على حد قوله – أبدلت حكم الإسلام بحكم المسيحية المارونية)، أو لنقل إنهم ساهموا في تدعيم هذه "الصيغة" التي أعطت هؤلاء "الزعماء" جميعًا حق التمثيل الطائفي في الحكم ليجعلوا منها ومن "الميثاق" "أداة لكفالة منافعهم الخاصة" (وهذه العبارة نقولها نقلاً عن رياض الصلح كما

جاءت في بيان حكومته الإستقلالية الأولى، في معرض انتقاده للطائفية وتمنّيه تجاوزها في وقت قريب، كما رأينا). ولكن "الزعماء" السياسيين عملوا على عكس ما تمنّاه رياض الصلح فجعلوا من عبارته أساسًا لتعاملهم. "وحتى رياض الصلح نفسه، الذي حذّر من مساوئ الطائفية، لم ينج من الوقوع في شركها، فرأيناه يحرّك "ألشارع الإسلامي" وهو خارج الحكم أو حتى وهو في الحكم كي لا يغادره".

وهكذا، لم يعد دور "الميثاق" و"الضيغة" مقتصرًا على المحافظة على التوازن بين التجمّعات الطائفية بل تعدّاه إلى المحافظة على المصالح الإقتصادية وعلى سيطرة طبقة ممتازة من السنة والموارنة على سائر الطوائف، وهذه الطبقة هي ما يسمى بـ"الإقطاعيين" السياسيين وكبار البورجوازيين الذين تحالفوا مع التجار والمصارف وتمكنوا، عن طريق استغلالهم لمناصبهم، من جني الثروات الضخام.

بل يمكن القول إن هذه الطبقة، أي طبقة الحكام البورجوازيين، كانت ولا تزال تقف ضد أي إصلاح سياسي أو اقتصادي لا يتلاءم ومصالحها، كي تبقى الدولة ضعيفة وبعيدة عن أعمالها. وحين نقول ذلك، فلإثبات أن رؤساء الحكومات الذين مثّلوا الطائفة الإسلامية في الحكم، لم يكونوا، بطبيعة الحال، إلا موالين للسلطة التنفيذية التي يمثّلون جانبًا منها، ومؤيّدين للدستور و"الميثاق" والصيغة التي انبثقت منه – علمًا بأن هذه الصيغة سابقة "للميثاق" – ولذلك، فهم مسؤولون عما آلت إليه البلاد من سوء وفساد وإفساد وانحطاط، أسوة بشركائهم "الزعماء الموارنة"، كما سبق وذكرنا.

وهل ما نقوله بمستغرب في باد سيطرت فيها المصالح العائلية والطائفية منذ البدء على أوضاع السلطات في الدولة؟ وهي أوضاع لا تقتصر على عهد دون آخر وإنما عمّت كل العهود منذ العام 1943، والفارق بين عهد وآخر كان في مدى انقساميته وماهية الخلافات التي تثيرها، ولم ينج منها حتى العهد الإستقلالي الأول.

وبعد، فهل كان "الميثاق الوطني اللبناني" (الطائفي) الذي اعتبره واضعوه، العام 1943، أساسًا وركنًا للإستقلال، كافيًا لبناء أول دولة مستقلة في لبنان المعاصر (أي دولة الإستقلال) وترسيخ الحياة الإستقلالية؟ وهل تمكنت "الصيغة" اللبنانية للعلاقة بين العناصر الطائفية "للكيان اللبناني" التي وجدتقاعدتها ومنطلقها في "الميثاق"، من الإنتقال بلبنان من مرحلة وطن الطوائف والنزعات المتضاربة إلى مرحلة الوطن ذي النسيج الإجتماعي الموحّد والمتماسك؟

قامت تسوية 1943 على تحالف طائفي – طبقي ماروني – سنّي (مع هيمنة للأول) على حساب طوائف وطبقات المجتمع اللبناني الأخرى. يرتكز هذا التحالف بالأساس إلى الدور السياسي – الإقتصادي لكل من هاتين الطائفتين والفئة الطبقية المهيمنة عليهما. لقد نشأت وحدة عضوية بين بيروت والجبل في دولة لبنان الكبير، وحدة عضوية بين مصالح البرجوازيتين المارونية في الجبل والسنّية في بيروت. مما وضع في أيدي هاتين الطائفتين مفتاح القرار السياسي للبنان الكبير ما بعد 1943. في حين أقصيت عن المسرح طائفة الدروز ذات الدور التاريخي السياسي الحاسم في الجبل، طالما أن الغلبة في القرار تبقى في حدود الضغوط الإقتصادية والمصالح الحيوية الإقتصادية. كذلك ظلّت الطائفة الشيعية، أكبر طوائف لبنان عددًا، خارج مواقع النفوذ السياسي والإقتصادي لوجودها في مناطق لا تحتل أهمية سياسية أو اقتصادية بالنسبة للبرجوازية اللبنانية.

هذه اللوحة التي تبدّلت نسبيًا العام 1958 بفعل التطورات الموضوعية الإقتصادية – الإجتماعية – السياسية الثقافية، ستوضع مرة أخرى العام 1975 في مجال إعادة النظر"

صفوة القول

بقيت الحقيقة الثابتة التي يجب أن تقال، وهي أن "الميثاق الوطني" وإن طال أمده ما طال وتبدّلت صوره وأشكاله ما تبدّلت، فهو قائم على أساس متداعي الأركان، متضعضع الجوانب، سريع التقوّض والتزلزل. وقد دلّت على ذلك دلالة واضحة لا يسع مكابرًا إنكارها، الحرب الأهلية اللبنانية الأولى العام 1958. على أن تاثير هذا "الميثاق – البدعة" قد شرع يهي وأخذت أوصاله تتفكك، وبناؤه يتداعى، وضعفه الكامن فيه يبدو مزدادًا، وفساده يظهر، جميع ذلك منذ الحرب الأهلية الثانية العام 1975. فقد كان لتلك الحرب في نفوس اللبنانيين قاطبة من التأثير المعنوي الشديد ما لا يستطاع وصفه ولا يعلم حدّه. الحرب التي يكاد لا يحوي التاريخ بين دفّتيه مثيلاً لها قسوة وفظاعة (الحرب المتأججة النار اليوم في سورية لم تبلغ بعد ما بلغته الحرب الأهلية الثانية من تقتيل وترويع وتهجير وهتك حرمات النساء. ولا أريد أن أذكر مثالاً على ذلك كي لا أتهم بالتحامل). وإننا سنفصل الكلام على السنتين الأوليين من هذه الحرب (حرب السنتين) في ما يتلو من الفصول.

أجل، ماد لبنان من أقصاه إلى أقصاه حزنًا وأسى، وانقلبت حياة اللبنانيين غاية في الضيق والعذاب والبؤس والشقاء. وكان من شأن هذه الحرب أنها أظهرت أن اللبنانيين ليسوا على شيء من المخلقة والمجدرة لحكم أنفسهم بأنفسهم. زد على هذا أن الميثاق الوطني لم يغيّر من غرائزهم وأخلاقهم وتقاليدهم الموروثة منذ "الإنتداب الفرنسي" لا بل منذ "الفتح العثماني" تغييرًا ذاهبًا بالقديم الفاسد وآتيًا بالجديد الصحيح. فإن جميع التناقضات اللبنانية لا تزال قائمة حتى اليوم. والحق إن هذا "الميثاق" لم يكن بحقيقة واقعه سوى عبارة عن طلي الأقوال وبهرج الكلام وأنيق الألفاظ، الأمر الذي ليس به تنقلب الحال الراسخة منذ القديم انقلابًا لا مراء في حصوله بالحقيقة والفعل. ولنا عبرة في الحرب الأهلية الثانية التي لم تكن حربًا بين اللبنانيين والفلسطينيين كما قال القائلون فحسب، بل حربًا بين الطوائف في لبنان(...). وحتى هذه اللحظة التي نحرر فيها هذه السطور، لا تزال مخاوف المسيحيين تتفاقم بفعل تراكم أسبابها. فهم يخافون أن يكونوا عرضة لأمر ما من الداخل... وأما المسلمون فإنهم يقومون ويقعدون للعصبية الهائجة منها نفوسهم حتى أعماقها.

وتدل الدلائل الظاهرة على أن الطائفية ما برحت ضاربة أطنابها إلى ما شاء الله، وأن تعصّب الطوائف ذلك اتعصّب القاتل هو حائل دون تطبيق ما نص عليه "الميثاق"، وأن روح الديمقراطية الصحيحة لم يزل مجهولاً في لبنان جهلاً شديدًا...

فلذلك يجب علينا الإعتراف بأن "الميثاق الوطني" عربت العينعليه وذهبت حرمته، وليس لنا منه مرتجى في أن يأتي يوم يغدو لبنان فيه جديرًا لنيل الإستقلال التام...

فما هي الطريقة إذن التي ترمي إلى وحدة المجتمع اللبناني على اختلاف طوائفه ومذاهبه وأجناسه، وانضوائه تحت لواء وطني عام؟

بل ما هو خير أساس يصح أن يبنى عليه النظام السياسي في لبنان بحسب مقتضيات الحضارة والعصر؟

فالجواب عن هذين السؤالين نختصره بكلمة:

فصل الدين عن الدولة، أي إلغاء الطائفية.

إن المطالبة بإلغاءا لطائفية تتلاءم مع "الميثاق الوطني"، الذي – كما سبق وأبنّا – كان حريصًا على الجهر بأن "الطائفية" صائرة إلى الزوال في وقت ليس ببعيد...

غير أن الواقع كان الضد كل الضد من هذا.

إذ لم يكد اللبنانيون يمدون أيديهم بعضهم لبعض حتى شرعوا يتخاصمون ويتقاتلون على اقتسام الوطن، بحيث صارت كل طائفة تتجهّم للأخرى، وتريد أن تفوز على سائر الطوائف بالسهم الأربح والنصيب الأوفر...

كما أن المطالبة بإلغاء "الطائفية" تتلاءم مع "الدستور"، الذي اعتبر "الطائفية" إجراء مؤقتًا، كما دلّت المادة 95 منه. وليس ثمة شيء يحول دون إلغاء الطائفية سوى الرغبة في الإبقاء على التوازن الطائفي، أو لنقل، الإبقاء على العداء المتوازن بي نالمسلمين والمسيحيين، كما كنا قد ذكرنا من قبل.

وزيادة في الإيضاح نقول، لو أُخذ بروح "الميثاق" كما تبدّت في البيان الوزاري لأول حكومة في عهد الإستقلال، لكان من المفروض أن تلغى "الطائفية" ويتحوّل النظام السياسي إلى بوتقة وطنية تتغلّب فيها روح المواطنية على روحالطائفية، ويعتز الولاء للوطن على الولاء للطائفة، والتحسس الوطني على التحسس الطائفي.

غير أن تطاحن "الزعماء" في سبيل امتصاص دماء الشعب وسيطرتهم على مقدرات الدولة السيطة القائمة على أساس المفاسد والعيوب، واستهزائهم بما صرّحه "الميثاق" بإلغاء "الطائفيى"، جميع ذلك جعل "الميثاق" مترادفًا واقتسام وظائف الدولة ومنافعها في ما بينهم. فكان من أمر هؤلاء "الزعماء" أن تعاقدت أيديهم على شد الخناق على أعناق أهل البلاد ممتهنين شر امتهان إرادتهم، ورغبتهم فيما يشتهون أن يكونوا عليه من رغادة العيش في كنف دولة قوية عادلة تحميهم وترعى مصالحهم وتؤمّن لهم حقوقهم الإجتماعية، وتمنحهم الشعور بالطمأنينة والراحة النفسية.

إنما ذلك كانت حال "الزعماء". فبات الشعب اللبناني، الذي تحوّل إلى رعايا وأجراء، ضحية بريئة تمزّقها مخالب زعمائه... وليس هذا كل ما في الأمر، بل كان هؤلاء "الزعماء" في نهجهم الهجين هذا، يتصرفون كأنهم يحسبون أن "الميثاق" إنما هو خطة قد وضعت في تكريس الإنقسام بدل الإلتحام فيما بين الطوائف. وأتذكر في السياق تصريحًا للرئيس ميل شمعون في هذا الصدد قال

فيه ما يأتي: "إن اعتماد المساواة في المقاعد النيابية بين الطائفتين المسيحية والإسلامية يقضي على الميثاق الوطني". فالميثاق إذن – كما أراد أن يفهمنا شمعون – إنما يعتبر طريقة حديثة للتمايز بين الطوائف والوقوف في وجه كل مبدأ لإلغاء الطائفية. يا للفظاعة (للتذكير نقول أنه جرت محاولتان لإلغاء الطائفية في عهد الرئيس بشارة الخوري، فكان نصيبهما الفشل، كما ذكرنا قبلاً).

إن كلمات الرئيس شمعون التي قالها في وقت سالف، يتبين معها ما هو واقع اليوم في لبنان. إن الحرب الأهلية الثانية قد ألهبت العصبية حتى تركتها لظىً شديدًا، من حيث أوهنت السيطرة الرسمية وزلزلتها شر زالزال. فغدا مقبض "ملوك الطوائف" و"أمراء الحرب" على رقبات اللبنانيين مستقويًا استقواء متواليًا يدل دلالة كافية على أن النظام الطائفي الذي أنشأناه وتمشينا عليه حتى اليوم يظل صالحًا بعد، وأن الأمور ما زالت متاقة في مجراها الطبيعي كما قبل الحرب، وأن "زعماء" البلاد الذين لا يعوّل عليهم ولا يصح الركون إليهم، على جد في مسراهم ومتغلغلهم في آفاق الأنفس من الناس كافة. وكان لا بد للباحث أن يتساءل: هل تغيير هذا النظام من المستحيل الذي لا يدرك؟

في الحقيقة والواقع، اللذين يعلمهما أهل العلم والإستقصاء ولا تجهلهما العامة. أن قد كانت لنا عبرة في الحرب الأهلية الثانية (1975) الحرب التي يصح وصفها بحرب القذارة فإن الذي كان عند كامل جيل تلك الحرب داعية للرضى والقبول والإرتياح قد غدا عند أهل هذا الجيل سببًا للتجهم والنقمة والإضطراب.

إن نظرة إلى المجتمع اللبناني في هذا الحين ترينا أن تباشير الإنتقاض على ملوك الطوائف وأمراء الحرب الذين كانوا السبب الأكبر في ما حل بساحته من البلايا المتتالية وما حاق به من الفواجع المتلاحقة قد أنشأت تتبدى فيه بحيث أخذ ظل هؤلاء يتقلص شيئًا فشيئًا. فهم وإن كانوا يبسطون سيطرتهم على حياتنا السياسية على الجملة فإنهم فقدوا القدرة على التمويه الباطل ومراس المزاعم الفارغة الخلابة. بعد أن أصبح سواد الشعب على مختلف طوائفه وعقائده على درجة كبيرة

من العلم بعيوبهم ونقائصهم وأكاذيبهم وبأنهم كانوا العلة الأصلية في تباغض اللبنانيين وتباعدهم وتنافسهم وحدة مناظرة بعضهم لبعض. مما آل إلى سقوط لبنان إلى الدرك الأسفل.

إن السواد الأعظم من الشعب ليس على استعداد لأن يحيا الحياة الدستورية النيابية التي سادت منذ فجر الإستقلال وما برحت حتى يومنا هذا تعتورها الآفات القاتلة وينخر فيها سوس الفساد.
ولن ينام بعد على ما نام عليه من قبل.
ولن يكون له قِبل باحتمال العيش تحت حكم ملوك الطوائف وزعماء الإقطاع الذين يعتقدون أنهم ذوو المقام الأعلى ويزعمون أنهم اختيروا من لدن الإله ليحكموا البلاد.
فلذلك يقاومون إلغاء الطائفية خشية أن يضيعوا ما هم متمتعون به من النفوذ والسطوة في ظل الحكم الطائفي الذي يستأثرون به مكتفين بما يتناولونه من المرافق والمنافع وغير معتبرين شيئًا تزايد النزعة العصبية وتعاظم وهن الإيمان بالوطن.
أما التساؤل فيما يمكن أن يتحرر لبنان من الطائفية أو إذا شئت فقل سيطرة المتجرين بالطائفية المنغمسين في المفاسد ويسير سير التقدم والإرتقاء والإصلاح الإجتماعي ويتعلم قدسة المبادئ الوطنية وتسديد الخطى في نهج المناهج الحديثة في البلاد المتمدنة التي تقضي بالتساوي في الحقوق والواجبات دون اعتبار الطوائف ليصبح يومًا جديرًا كل الجدارة لنيل الإستقلال التام فذلك أمر سيكشفه المستقبل.

هنا ينتهي كلامنا العام الشامل لوصف الميثاق الوطني الذي بني عليه استقلال لبنان. على أنه لا بد من التساؤل أيضًا هل كان هذا الميثاق وحده هو المعني مباشرة بكل ما حدث؟ أم أن هناك عوامل واسبابًا أخرى كالنزاعات الطائفية الراسخة منذ القديم والتنافس السياسي بين اليمين واليسار الذي اشتد ساعده وتعاظم نفوذه بعد الإستقلال.
الصراع القائم بين العرب الذين وجدوا في لبنان ساحة وقاعدة منطلقًا لصراعهم والصراع العربي الإسرائيلي ودور أميركا في تسوية هذا الصراع وما تخلله من تدابير ووسائل خفية هائلة.

زد على هذا وجود المقاومة الفلسطينية المسلحة على أرض لبنان الذي أصبح يشكل بالنسبة لها موقعًا جغرافيًا أخيرًا بعد طردها من الأردن في الجوار العربي المحيط بإسرائيل. الأمر الذي أدى بنا إلى الإنشقاقات الدينية المختلفة والإنقسامات السياسية المتفاقمة التي أفقدت وطننا الكثير من معالم حضارته وعمرانه وزعزعت نهضته الحديثة. ناهيك بالخسارة الفادحة في أرواح أبنائه والذي من أجله نجد أنفسنا مضطرين إلى طرح هذه التساؤلات هو أن الإختلاف حول مفهوم الميثاق الأساس الذي قام عليه استقلال لبنان كان يقوى ويشتد كلما مرت بالبلاد أزمة أو كلما احتدم الصراع حول قضية سياسية أو اجتماعية سواء كما حصل في العام 1958 أو كما هو حاصل في العام 1975.

وللإجابة عن هذه التساؤلات لا بد من عرض أهم الحوادث والإضطرابات التي شهدتها البلاد منذ أول عهد الإستقلال أي بدءً من عهد الرئيس بشارة الخوري وما تلاه من عهود ومحاولة فهمها وتحليلها علنا بذلك نتوصل إلى إعطاء الإجابة الصحيحة المفصلة ولكننا نتوقف في هذا الجزء من الكتاب عند عهد الرئيس سليمان فرنجية على أن نواصل الكلام على بقية العهود وبيان الأحداث والإضطرابات التي شهدتها في الجزء الذي يتلو.